الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٣٤
الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٢٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني

تقرير الأمين العام (A/52/299 و Add.1 و 2)

مشروع القرار (A/52/L.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل فرنسا ليعرض مشروع القرار A/52/L.1.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل عامين، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ٣/٥٠ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني".

ويشرفني أن أقدم، باسم مجموعة البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة بينها والموجودة في نيويورك، مشروع قرار آخر تحت هذا البند من جدول الأعمال. ومشروع القرار هذا يشهد على أن التعاون الجاري طوال عامين بموجب القرار ٣/٥٠ كان مثمرا، وأنه ينطوي على امكانات عظيمة.

واسمحوا لي أن أضيف أن بولندا وتونس والرأس الأخضر وسيشيل، انضمت إلى البلدان الـ ٤١ التي قدمت مشروع القرار.

إن العلاقة التي بدأت في عام ١٩٧٨ بمنح الوكالة مركز المراقب شهدت ازدهارا رائعا على مدى العامين الماضيين. وقد افتُتحت قنوات هذه العلاقة بعدة التزامات ملموسة كان في مقدمتها أول اتفاق للتعاون بين الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في ١٩٧٦. وبعد ذلك، كان هناك اتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عام ١٩٩٠. وقد مكنت مشاركة الوكالة في أنشطة الأمم المتحدة ومشاركة الأمم المتحدة في أنشطة الوكالة من التحقق من الموارد المتاحة لخدمة المصالح والأهداف المشتركة، وتقديرها على نحو أفضل. ونحن نرحب بمكتب الوكالة الذي افتتح في نيويورك في أيار/مايو ١٩٩٥، والذي ساهم بالكثير في تنسيق هذه العلاقة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبعد اتخاذ القرار ٣/٥٠ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أبرم اتفاق إطاري للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من نفس العام، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أبرم اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو اتفاق يتضمن عدة مشاريع وبرامج انمائية معدة للتنفيذ.

وبعد ذلك، استكملت هذه الاتفاقات بتوقيع الأمينين العامين للأمم المتحدة والوكالة، في ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧، على اتفاق تعاون بين المنظمتين، وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ تم التوقيع على اتفاق مماثل بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والوكالة.

وهذه الاتفاقات تعد مؤشرا لآفاق مشجعة جديدة لهذا التعاون. وعلى المستوى الميداني فإن الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسمح بوجود نوع من التكافل بين الموارد والأفراد، خدمة للتنمية.

ويتضمن العمل مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة برنامجا للتعليم ومحو الأمية للبنات والشابات في المناطق الريفية في بنن وبوركينا فاصو والسنغال وموريتانيا وفييت نام؛ وخطة للتعليم الأساسي للأسر المشردة أو الفقيرة في جيبوتي؛ وبرنامجا للتعليم الابتدائي في فييت نام؛ وبرنامجا للمساعدة التقنية في هايتي، لتدريب المدرسين والنظار وتوفير المواد والموارد التعليمية.

أما اتفاق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهو يستهدف، على وجه الخصوص، تعزيز حكم القانون؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ودعم العملية الديمقراطية والحكم السليم؛ وتنظيم وتعزيز القدرات الوطنية؛ وتحسين التنمية الاقتصادية في بلدان الجنوب، بما في ذلك إنشاء وإدارة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم.

ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذا التكامل الذي يتجلى في التنسيق الفعال الذي تشاهد ثماره على الطبيعة بين فئات السكان التي تحتاج إليها، الأمر الذي يعزز صورة ومصداقية القائمين على هذه المشاريع.

وقد اكتسبت الشراكة بين الأمم المتحدة والوكالة بعدا جديدا بالتوقيع، في ٢٥ حزيران/يونيه، على اتفاق التعاون بين الأمينين العامين للأمم المتحدة والوكالة. وهذا الاتفاق يوسع نطاق التعاون ليشمل ميادين جديدة مثل الدبلوماسية الوقائية، وصون السلم وتوطيده، كما يشمل، عملا بالفقرة ٤ من القرار ٣/٥٠، جميع المواضيع ذات الاهتمام المشترك في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية. ويغطي الاتفاق أيضا تبادل المعلومات والوثائق.

ختاما، نرحب بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ٨ أيلول/ سبتمبر، والذي يركّز على العمل المشترك من أجل تعزيز حكم القانون وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة وحقوق الطفل، وشن حملة ضد العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب. وهذا الاتفاق يبلور، بل ويعزز، التعاون القائم بالفعل منذ عدة سنوات، وخاصة من خلال الحلقات الدراسية التدريبية التي يمكن فيها الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الوكالة، للصالح العام.

إلا أن أشكال التعاون التي تطورت بين الوكالة والأمم المتحدة لا تقتصر على هذه الاتفاقات. فثمة دور يلعبه الحوار والتمثيل المتبادل بصفة خاصة. وأود أن أشدد هنا على الإسهام الذي قدمته مجموعة البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة بينها، أثناء التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة المكرسة للتنمية المستدامة، والذي سمح بالتوصل إلى توافق في الآراء بين البلدان التي تختلف كثيرا في ظروفها السياسية والجغرافية والثقافية والاجتماعية، حيث أن هذه هي مهمة البلدان الناطقة بالفرنسية. ويحدونا الأمل في أن تتكرر هذه التجربة الإيجابية والمفيدة أثناء الإعداد للمؤتمر الوزاري المعني بالمياه، والمزمع عقده في باريس في الربيع المقبل.

اسمحوا لي أيضا أن أشير إلى توسيع نطاق هذا التعاون الذي شمل تقديم المساعدة الانتخابية للبلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة بينها، والذي أدى إلى عقد اجتماع مثمر للغاية قبل بضعة أسابيع.

مع ذلك، نحن لم نستنفد جميع إمكانيات الشراكة. وهناك اهتمامات جديدة ظهرت مؤخرا في إدارة الشؤون

السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة. وهناك احتمالات لتحقيق تعاون كبير.

وإذ أتكلم أمام الجمعية العامة، وعشية مؤتمر قمة هانوي الذي سيضم العديد من الدول الممثلة هنا في هذه القاعة، من دواعي ارتياحي الكبير أن أؤكد على الاسهام في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها هنا الذي تقدمه هيئات تمثل البلدان الناطقة بالفرنسية، وبخاصة وكالتها التي، إن جاز لي إضافة هذا، ستعتمد في هانوي اسم وكالة جماعة البلدان الناطقة بالفرنسية.

ومما لا شك فيه أن نجاح هذا التعاون يرجع بشكل جزئي إلى ترشيد وتضافر الموارد التي يحققها. وهذا التعاون يساعد على تجنب أي ازدواج عديم الفائدة ومكلف.

أيضا، هذه هي دينمية التعددية عندما تدعم شبكة من التضامن للعمل من أجل نفس المبادئ السامية، وعندما تغذي بالتالي التعاون. والقرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والوكالة أتى ثماره ولا يزال يحتوي على العديد من المشاريع الجديدة.

لذلك، نأمل أن تتحقق هذه الوعود في العامين القادمين. ولهذا السبب، نشكر جميع الدول الأعضاء لتأييدها مشروع القرار ليتسنى تضمين استعراض لهذه المنجزات الجديدة في التقرير الذي يناشد الأمين العام تقديمه إلينا في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وكالة التعاون الثقافي والتقني، التي أنشئت في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٠ في نيامي بجمهورية النيجر، تولدت عن فكرة نبيلة - هو جمع البلدان التي تستخدم اللغة الفرنسية لغة مشتركة بينها في مسعى مشترك، ولتقوم بالتعبير عن تضامن جديد وعنصر آخر في التقارب بين الشعوب عن طريق الحوار المستمر بين الحضارات.

إن الوكالة اليوم، بعد ٢٧ عاما من إنشائها، أصبحت تضم ٤٧ دولة وحكومة. وهذه المنظمة الحكومية الدولية الفريدة من نوعها، بوصفها نقطة التقاء من أجل الحوار بين أفريقيا وأمريكا، وآسيا وأوروبا، مهمتها الأولية هي تأكيد وتطوير التعاون المتعدد الأطراف بين أعضائها في مجالات التعليم والتدريب، والثقافة والاتصالات، والطاقة، والبيئة، والزراعة، والتنمية الاقتصادية، والإعلام العلمي، وتعزيز الديمقراطية، وحكم القانون.

إن العلاقة بين الوكالة والأمم المتحدة ليست جديدة. لقد مضى عليها بالفعل سنين عديدة. ففي عام ١٩٧٨ منحت الجمعية العامة الوكالة وضع مراقب، مما مكنها من أن تشارك بوصفها مراقبا في جميع المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة.

ومنذ ذلك الوقت، والوكالة تشارك في دورات الجمعية العامة العادية وفي اجتماعات هيئاتها الفرعية التي تتناول مسائل ذات أهمية خاصة لأنشطتها. بالإضافة إلى هذا، شاركت أيضا في مؤتمرات كبرى عديدة، وهي مؤتمر القمة العالمي للطفل، ومؤتمر قمة الأرض، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الغذاء العالمي، وما إلى ذلك.

في الوقت نفسه، بينما نحن، معشر الناطقين بالفرنسية، نعد بشكل نشط لمؤتمر القمة القادم للبلدان التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة فيما بينها في هانوي، نرحب بكون العلاقة بين الوكالة والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لا تزال آخذة في التطور.

وفي مجال التعليم والثقافة، تتعاون الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشكل وثيق لتنفيذ برامج تهم المنظمتين، مثل التعليم الأساسي، وتدريب المدرسين، والتعلُم عن بعد، وما إلى ذلك. ووقعت الوكالة اتفاقا إطاريا مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام ١٩٩٠، يقضي بتنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة، والتكنولوجيا الصناعية، وإنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودراسات الجدوى، والنهوض بالاستثمار، وما إلى ذلك.

وأبرمت الوكالة أيضا اتفاقات تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في المجالات التي لها فيها مصلحة مشتركة خاصة.

وباختصار، فإن التعاون بين الوكالة والأمم المتحدة تطور بشكل كبير، وبخاصة في العامين الماضيين منذ إصدار قرار الجمعية العامة ٣/٥٠. ونحن نأمل كثيرا أن يعزز هذا التعاون بشكل أكبر، بما يعود بالنفع على كلتا المنظمتين وعلى السلم والتعاون الدولي. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لن تدخر وسعا لتعزيز هذا التعاون المثمر.

السيد بواسون (موناكو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن إمارة موناكو، بوصفها عضوا في وكالة التعاون الثقافي والتقني منذ إنشائها عام ١٩٧٠ في نيامي، ترحب ترحيبا خاصا بتنمية ودعم التعاون بين هذه المؤسسة، التي تجمع الدول والحكومات التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة، والأمم المتحدة، التي أعطت منذ البداية اللغة الفرنسية وضعها الذي تستحقه بوصفها لغة الدبلوماسية. إن اللغة الفرنسية، بوصفها إحدى لغتي العمل في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وإحدى اللغات الرسمية الست لهيئاتها، وبوصفها أيضا لغة الوكالة، مهدت الطريق لإقامة تعاون بين هاتين المنظمتين الحكوميتين الدوليتين ولتطوير هذا التعاون بعد ذلك.

في عام ١٩٧٨، أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعتبارها، في قرارها ١٨/٣٣، هذا الطابع الخاص والإمكانية التي يوفرها، فدعت الوكالة إلى الاشتراك، بصفة مراقب، في دوراتها ودورات هيئاتها الفرعية.

وبهذه الصفة، تمكنت الوكالة من الانضمام إلى المؤتمرات العالمية الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة، مثل مؤتمر القمة العالمي للطفل في ١٩٩٠، ومؤتمر قمة الأرض في ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ومؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية في ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية في ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية في ١٩٩٦، والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة في حزيران/يونيه من هذا العام.

وفي كل حالة، مكنت الاجتماعات التحضيرية وأفرقة العمل، البلدان الناطقة بالفرنسية من أن تتكلم بصوت واحد بشأن مجموعة من المسائل، مما يسر سعينا إلى تحقيق تفاهم بشأن نصوص اعتبرناها دائما أساسية بسبب طبيعتها ونطاقها.

هذا التعاون يتفق بالكامل مع الولاية الدستورية للمنظمتين وهي النهوض بالسلم، والأمن الدولي، والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأهداف الوكالة كما وردت في المادة الأولى من ميثاقها الذي نقح واعتمد في مراكش في كانون الأول/ ديسمبر الماضي تتضمن المساعدة في إرساء وتطوير الديمقراطية، ومنع الصراعات، وتأييد سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، والتقريب بين الشعوب عن طريق تعزيز معرفة أحدها للآخر، وأخيرا تعزيز التضامن بين أعضائها عن طريق التعاون المتعدد الأطراف بغية النهوض بالتوسع الاقتصادي فيها.

واتفاق التعاون الذي وقع رسميا في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ من جانب الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، والأمين العام لوكالة التعاون الثقافي والتقني السيد جان - لويس روي، أكد تصميم المنظمتين على العمل معا.

وأدى هذا الاتفاق بالفعل إلى إجراء مشاورات بين المنظمتين في باريس في حزيران/يونيه الماضي، وفي ليبرفيل في تموز/يوليه الماضي بشأن الأزمات في بعض البلدان الأفريقية، وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى. وفيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية حصلت الوكالة على خبرة معروفة تقوم على أساس تجربتها الخاصة وتجربة المنظمات غير الحكومية التي عملت معها بثقة ونشاط طوال سنين عديدة. وقدمت الوكالة أيضا إلى جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مساعدات منتظمة إلى الدول التي تطلب تلك المساعدة.

وبالمثل وفي ضوء الطبيعة الرياضية والثقافية للبلدان الناطقة بالفرنسية، عقدت تلك البلدان الدورة الثالثة للألعاب في مدغشقر. وكانت هذه الدورة فرصة للرياضيين والفنانين من الشبان من ٣٦ بلدا من البلدان الناطقة بالفرنسية للدخول في منافسات سلمية وودية تستهدف تطوير روابط الثقة والتضامن عبر حدود تلك البلدان. ومما لا شك فيه أن عقد هذه الألعاب على نحو منتظم كل مرة في دولة مختلفة، يسهم في تعزيز التفاهم المشترك بين المشاركين فيها وبالتالي يعزز السلم والتفاهم الدولي.

ويمتد هذا التعاون أيضا إلى أنشطة تحظى باهتمام كبير من حكومتي ألا وهي سلامة الحكم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتوطيد دعائم سيادة القانون ودعم عملية إشاعة الديمقراطية وتحسين النظم القضائية والتعاون فيما بين البرلمانات.

وتلعب الوكالة والمدرسة الدولية التابعة لها دورا هاما في هذا الصدد عن طريق برامج التدريب والتوعية المعدة للسلطات السياسية والقضاة ورجال الشرطة والمدرسين والطلاب، في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمنح الدراسية للتدريب الداخلي. وهذه الأعمال التي تدعمها وتكملها أعمال الأمم المتحدة يجدر التشديد والتشجيع عليها أكثر من أي وقت مضى.

وفي ٨ أيلول/سبتمبر الماضي وضع اتفاق تعاون إطاري بين الوكالة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومن المؤكد أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى زيادة تطوير مبادرات مشتركة في هذه المجالات الهامة.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتناسقة والدائمة التي تحترم كرامة الإنسان وتطلعاته العميقة، هي أحد الأهداف الأساسية التي تتشاطرها وكالة التعاون الثقافي والتقني مع الأمم المتحدة.

والأنشطة العملية المستهدفة في هذا المجال في ميادين موارد الطاقة الجديدة والمتجددة ونقل التكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية لحماية البيئة، ينبغي زيادتها في المستقبل عن طريق تعزيز التعاون بين المؤسستين.

وإن الوكالة تأخذ في الحسبان تماما وغالبا بشكل مبتكر البعد الإنساني للتنمية والتعاون الحكومي الدولي، فهي تعزز المبادرات التي ترمي إلى التقريب بين شركائها على أساس تعدد اللغات وتعدد الثقافات.

وسوق الفنون والتسلية الأفريقية الذي أنشأته الوكالة في عام ١٩٩٣ مثال لتصميم المعنيين بالتعاون فيما بين البلدان الناطقة بالفرنسية، على ألا ينظروا إلى مشاريعهم من النواحي الاقتصادية فقط ولكن أيضا من منظور الإغناء الثقافي والفكري.

ومشروع الاتفاقية الحكومية الدولية بشأن الثقافة مثال آخر لهذا التعاون، كما أنها رمز له. وأول التدابير الحقيقية لتوحيد القياس التي تتخذها الدول والحكومات الأعضاء في الوكالة وضع بعناية وفقا للولاية المعطاة من قبل مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الذي عقد في كوتونو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، ومؤتمر وزراء البلدان الناطقة بالفرنسية في شباط/فبراير ١٩٩٦.

ويقضي هذا النص بصفة خاصة بإلزام البلدان الموقعة بتقديم المساعدة المالية والتقنية لإنشاء وتوفير الإدارة الجماعية للملكيات الثقافية وما يرتبط بها من حقوق، بغية تسهيل نشر أعمال المؤلفين والمترجمين والممثلين وفقا لأحكام اتفاقية روما لعام ١٩٦١، وكذلك كل شخص يعتبر من هذا القبيل بموجب تشريع الدولة الموقعة.

هذا الأمر يدفعني بطبيعة الحال إلى التأكيد على أن التعاون بين الأمم المتحدة والوكالة يتم على عدة مستويات عبر منظومة الأمم المتحدة كلها بما في ذلك الوكالات المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

على سبيل المثال تعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ووكالة البلدان الناطقة بالفرنسية، معا في تعاون وثيق لتنفيذ بعض برامج الصندوق الدولي للنهوض بدراسة اللغات والثقافات الأفريقية، وهذه البرامج تستهدف الاعتراف بمكانة ودور اللغات الوطنية إلى جوار اللغة الفرنسية كعنصر من عناصر التطور والهوية.

وعلى أساس اتفاق التعاون الموقع في ١٩٧٦ بين مؤسستين حكوميتين دوليتين، والذي تعزز في ١٩٩٠ ببروتوكول إضافي ينشئ لجنة استشارية مشتركة، تضطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والوكالة على نحو منتظم بأنشطة عملية مشتركة في مجالات التعليم الأساسي وتعليم الكبار والتعليم بعد مرحلة المدرسة، أي ذات الأسس الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار حقا البعد الإنساني للتقدم.

وتتسم التنمية بكونها متعددة الأبعاد بالنسبة لوكالة التعاون الثقافي والتقني وكذلك بالنسبة لمنظمة الأمم

المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ولا يمكن قصرها على النمو الاقتصادي وحده. فمن المؤكد أن الاقتصاد، والثقافة، والتربية، والعلم، والتكنولوجيا كلها عناصر فردية، ولكنها متكاملة ومترابطة، والتنمية في حد ذاتها التي تتمركز حول الرجال والنساء واحتياجاتهم الحقيقية، هي وحدها التي يمكن ضمانها بالتركيز على كل هذه العناصر معا.

وبينما نحتفل في وقتنا هذا باليوم الدولي للقضاء على الفقر، ونقف إجلالا للذين يعانون منه، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن التنمية والتقدم لا يمكن قصرهما على تنفيذ نظريات الاقتصاد الكلي، بل ينبغي توجيههما على سبيل الأولوية من خلال إجراءات محددة وملموسة صوب أحوج الفئات وأشدها حرمانا في كل قارة من قاراتنا. تلك هي الرسالة التي ينقلها إلينا الأب جوزيف فريسنسكي، مؤسس منظمة المعونة لكل من يحتاج إليها في العالم الرابع، التي روجت لإقامة هذا اليوم الدولي للقضاء على الفقر.

وتلك هي الرسالة التي يفهمها كل الأشخاص البارزين الرئيسيين في مجال تقديم المساعدة الإنمائية لدى قيامهم بالترويج لمشاريع بسيطة وعملية وممكنة في انسجام مع المتطلبات اليومية للمجتمعات التي يهتمون بها. وهذا هو الخيار الذي آثرته وكالة التعاون الثقافي والتقني ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دون تحفظ.

لقد يسَّر اتفاق التعاون الذي يربطنا معا منذ عام ١٩٩٠ تنفيذ مشاريع عملية في مجالات الحرف اليدوية والزراعة وصيد الأسماك وتربية الدواجن، بل واستخدام الطاقة الشمسية.

إننا لا نتغاضى عن المناطق الحضرية الفقيرة سواء في الشمال أو في الجنوب. وإن أضعف الفئات من السكان الذين يعيشون في ظل أحوال مقلقة للغاية، وصفها الأب فريسنسكي بالعالم الرابع، وهي أحوال يمكن أن نجدها في كل مدينة من المدن الكبرى، هم بؤرة الاهتمام في دراسات وحلقات دراسية ومشاريع للتدريب والتكامل الاجتماعي تستهدف تحسين مستويات المعيشة والبيئة. إن المشاريع الاقتصادية والتمويلية الصغيرة التي تدعمها الوكالة، والتي كثيرا ما يتم تنفيذها بمساعدة هيئات محلية مثل منظمة العمل من أجل التنمية البيئية في العالم الثالث إذ تقترن بتوليد أنشطة اقتصادية وتجارية متكيفة مع مختلف المناطق المعنية، ما برحت تسفر عن نتائج مفيدة وسريعة ودائمة. لذلك يجب علينا تعزيزها بتشجيع هذا التعاون المشترك حسن التوقيت بين الوكالات.

ونرى أن هذه البرامج، التي تحترم التنوع الإنساني وإسهامه في تقدم البشر والتضامن الطبيعي القائم على نقاط الالتقاء في التاريخ المشترك، هي خير تعبير عن الفلسفة الكامنة وراء التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ككل ووكالة التعاون الثقافي والتقني.

وأعتقد أنني لا أستطيع أن أجد حجة أفضل من ذلك لحث الجمعية العامة، التي تحرص دوما على تحسين مستويات المعيشة على المستويين المادي والفكري لرجال ونساء عصرنا، خاصة أشدهم احتياجا، على اعتماد مشروع القرار المعروض علينا، المكرس لهذا التعاون والذي تشترك إمارة موناكو في تقديمه.

وسيكون اعتماد هذا النص بمثابة رسالة موضع ترحيب وتشجيع موجهة إلى شركاء الوكالة، وهم أيضا أعضاء في الأمم المتحدة سيجتمعون على مستوى رؤساء الدول والحكومات في المستقبل القريب جدا في هانوي بفييت نام ليجددوا، في جملة أمور، إطار تعاونهم ويوطدوا مؤسساتهم وذلك بقيامهم للمرة الأولى بانتخاب أمين عام للبلدان الناطقة بالفرنسية.

السيد تاناسيسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم بلد تعود تقاليده في النطق بالفرنسية إلى بداية القرن التاسع عشر. وعندما أصبحت رومانيا في عام ١٩٩١ عضوا كامل العضوية في حركة البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة متداولة، سعت إلى ضمان استمرارية تقاليدها الثقافية الحديثة التي تتشرب بعمق الروح والقيم الفرنسية.

وتجري مناقشة اليوم حول التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني في مرحلة معينة بالنسبة للتطورات الثقافية على الصعيد العالمي. ففي خلال السنتين منذ مناقشتنا السابقة لهذا الموضوع، تسارعت عملية توسيع شبكات الاتصالات والبيانات العالمية. وأدى

هذا التطور إلى ظهور فرص وتحديات في وجه الثقافة العالمية في الألفية المقبلة وآفاق التنوع الثقافي وكذلك تعاوننا كبلدان ناطقة بالفرنسية. ومن واجبنا ومسؤوليتنا المشتركة أن ننقل عبر الطرق الفائقة السرعة للمعلومات وموجات الأثير الإعلامية القيم التقليدية والحديثة التي ترتبط ارتباطا قويا باللغة الفرنسية.

ويتيح تقرير الأمين العام بشأن هذا البند من جدول الأعمال (A/52/299 والإضافة ١) صورة مفصلة وشاملة للتقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني. وأود أن أشير إلى بضع عناصر نرى أنها قدمت إسهاما حاسما في توطيد ذلك التعاون.

أولا، هناك دعم سياسي قدمه رؤساء دول أو حكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة متداولة إلى عمل الأمم المتحدة، فضلا عن تصميمهم على الدخول في شراكة جديدة مع شتى العناصر المكونة لمنظومة الأمم المتحدة. وهذا مثال يوضح أن الإرادة السياسية يمكن أن تكون مثمرة بما يعود بالنفع على المنظمتين وأعضائهما.

ثانيا، لدينا اعتقاد بوجود مجالات للعمل والاهتمام مشتركة بين المنظمتين. وقد أدت الطبيعة التكميلية لبعض الأنشطة والبرامج التي تشترك فيها الوكالة والأمم المتحدة إلى إجراء مناقشات دورية بين أمانتي المنظمتين لتحديد المواضيع والتدابير والإجراءات التي تيسر التعاون والتنسيق فيما بينهما.

ثالثا، نعتقد أن وضع إطار قانوني لهذا التعاون من خلال صياغة وإبرام اتفاقات للتعاون بين الوكالة وعدة هيئات داخل منظومة الأمم المتحدة يوفر ضمانا لاستمرار واستقرار العلاقات بينها على المدى الطويل. ونرى أن الاتفاق الذي وقعه الأمينان العامان للمنظمتين في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ضروري لتوطيد هذا التعاون. ووفقا لأحكام ذلك الاتفاق يجوز للأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني أن تقررا القيام بعمل مشترك في تنفيذ المشاريع ذات الاهتمام المتبادل، وتشكيل لجان أو هيئات لإسداء المشورة بشأن مسائل محددة، ولتبادل المعلومات والوثائق.

إننا نرحب بإبرام اتفاق التعاون الإطاري بين الوكالة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ونحن على اقتناع بأن الذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي ستحل في عام ١٩٩٨، سيحتفل بها على امتداد البلدان الناطقة بالفرنسية. وهذا التزام أدبي منا إزاء جان جاك روسو وإزاء جميع الأبطال الآخرين الذين قضوا نحبهم على مر التاريخ مدافعين عن هذه المثل.

والعامل الأخير الذي أسهم في المستوى الحالي للتعاون بين المنظمتين يتمثل في الأعمال المطردة الراهنة لمكتب وكالة التعاون الثقافي والتقني في نيويورك، الذي نهنئه عليها تهنئة حارة. والمشاورات المستمرة التي بدأها المكتب يسرت تبادل المعلومات ووجهات النظر بين البلدان الناطقة بالفرنسية ومكنت من صياغة وثائق عديدة تهم تلك البلدان. ومثلت الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية للاستعراض والتقييم الشاملين لجدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك صياغة وثيقة، وهي مساهمة مجموعتنا في الدورة، مرحلة حاسمة بالنسبة لسير أنشطة المكتب.

وفي أوائل أيلول/سبتمبر استضافت بوخارست، عاصمة بلدي، المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، الذي نظمته حكومتي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان موضوع المؤتمر الخاص هو العلاقة بين الديمقراطية والتنمية. وقام ممثلون رفيعو المستوى للحكومات والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية والجامعية من ٧٧ بلدا - بما في ذلك عدد من البلدان الناطقة بالفرنسية - بعرض تجاربهم وآرائهم بشأن الموضوع واعتمدوا وثيقة للمؤتمر أتيحت بالفعل بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

ونود مشاطرة هذه المعلومة لسببين. الأول هو الرغبة في شكر وكالة التعاون الثقافي والتقني على مساهمتها السخية في العملية التي بدأها المؤتمر. والثاني هو الإشارة إلى أن أحد الميادين الممكنة للتعاون بيننا، بوصفنا بلدانا ناطقة بالفرنسية وأعضاء في الأمم المتحدة على حد سواء، يتمثل في دراسة تجاربنا في عملية التحول الديمقراطي. وصياغة هذه الدراسة، التي يمكن تقديمها للمؤتمر القادم، الذي سيستضيفه أحد البلدان الأفريقية

في عام ٢٠٠٠، ستتيح مجالا جديدا للتعاون، ليس بين بلداننا فقط، بل بين وكالة التعاون الثقافي والتقني والأمم المتحدة أيضا. ويمكن لبعثتنا الدائمة في نيويورك أن تشرع في التعاون مع مكتب الوكالة، في إجراء مشاورات في هذا الصدد.

السيد حشاني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن النظر في البند ٢٢ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني"، قد أتاح لتونس فرصة سارة لأن تتكلم عن هذا الموضوع.

إن العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالة علاقة مثالية جدا وترجع إلى عام ١٩٧٨، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨/٣٣، الذي منح تلك المؤسسة مركز المراقب، مما مكنها من المشاركة في أعمال المنظمة وهيئاتها الفرعية. وقد مكن ذلك الوكالة من إعادة تأكيد وجودها عن طريق المشاركة ليس فقط في الأنشطة التي تجريها في نيويورك، بل وفي الأحداث الكبرى التي شهدتها المنظمة ووكالاتها الرئيسية عبر السنوات الست الماضية. وأود أن أشدد على أن الوكالة قامت بدور فعال وهام في كفالة التنسيق والتقارب بين مواقف دولها الأعضاء، سواء أكان ذلك في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في نيويورك في عام ١٩٩٠، أم في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ أو المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا في عام ١٩٩٣ أو المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤ أو المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥ أو مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في عام ١٩٩٦. والوكالة منظمة فريدة بالفعل، إذ تجمع ما بين بلدان، وإن كانت مبعثرة عبر قارات مختلفة، فهي تشترك في لغة واحدة وفي أهداف نبيلة توحدها رغم تنوعها الثقافي والجغرافي ومستواها من حيث التنمية.

إن البلدان الأعضاء في الوكالة، وقد جمعها مثل أعلى مشترك، تعتبر أنفسها تعبيرا عن تضامن جديد وعامل إضافي للتقريب بين الشعوب من أجل استمرار الحوار بين الحضارات. وتسعى البلدان الأعضاء في الوكالة إلى تجسيد المثل الأعلى المتمثل في التضامن العالمي هذا عن طريق القيام بأنشطة محددة في مجالات متعددة مثل مجالات التعليم، والتدريب، والثقافة، والاتصالات، والطاقة، والبيئة، والزراعة، والتنمية الاقتصادية، والإعلام العلمي، فضلا عن دعم الديمقراطية وسيادة القانون.

إن المشاريع المدنية والإنمائية الطموحة التي تبرز أنشطة الوكالة لا يمكن تنفيذها على نحو صحيح دون زيادة التعاون الدولي. ولهذا أبرمت هذه المؤسسة اتفاقات تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٧٦ ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عام ١٩٩٠ ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام ١٩٩٥ ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦.

وفي مجال التعليم، تركز المنظمة واليونسكو أنشطتهما على التعليم في المرحلة الأساسية وإنتاج المواد والكتب التعليمية. ومع اليونيدو يركز التعاون، في جملة أمور، على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز التكنولوجيات الملائمة من أجل البلدان النامية. وأنشأت اليونيسيف مع الوكالة، في جملة أمور، برنامجا للتعليم ومحو الأمية للفتيات والنساء اللائي يعشن في المناطق الريفية من البلدان. ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدى الاتفاق الإطاري الذي وقع عام ١٩٩٦ إلى حدوث تعاون في ميادين متعددة جدا تشمل المساعدة التعاونية فيما بين البلدان النامية، والتعليم، والثقافة، والبيئة، والطاقة.

إن التعاون المتعدد الجوانب الذي طورته الوكالة مع الوكالات المتخصصة تُوج بالنجاح باتخاذ الجمعية العامة في ١٩٩٦ القرار ٣/٥٠، الذي أضفى الطابع المؤسسي على التعاون بين الوكالة والمنظمة. ووفقا لذلك القرار عملت الأمم المتحدة والوكالة معا في موضوعات متعددة مثل تطورات الحالة في وسط أفريقيا والمبادرات التي اتخذتها جميع الأطراف للتوصل إلى تسوية للأزمة في المنطقة؛ والمساعدة الانتخابية للبلدان الناطقة بالفرنسية؛ والتنمية المستدامة؛ بما في ذلك الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وفي الوقت نفسه، فقد ازداد التمثيل المتبادل للمنظمتين في الاجتماعات التي تنظمها كل منهما. ومن ثم شارك الأمين العام للأمم المتحدة في أعمال مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة

بالفرنسية، الذي عقد في كوتونو ببنن في عام ١٩٩٥. كما مثلت الأمم المتحدة أيضا في مؤتمر وزراء البلدان الناطقة بالفرنسية التي تستخدم طريق المعلومات السريع والتكنولوجيات الجديدة للإعلام الذي نظم في مونتريال، كندا، في أيار/مايو ١٩٩٧، وكذلك اجتماع فريق الاتصال الفرانكوفوني المعني بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

واليوم، تتأهب الوكالة ومجموعة الدول الناطقة بالفرنسية معا للانتقال إلى مرحلة جديدة ستحدد خطوطها العريضة في مؤتمر القمة المقبل في هانوي في تشرين الثاني/نوفمبر القادم. وفي وقت تقوم فيه الأمم المتحدة بالإعداد لإصلاحاتها لمواجهة الألفية الجديدة الوشيكة بأفضل أرصدة للنجاح، من الضروري تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمتين لصالح جميع الأطراف. واتفاق التعاون الذي وقعه في حزيران/يونيه الماضي الأمينان العامان للمنظمتين يسير في هذا الاتجاه. ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، والذي قدمه ممثل فرنسا صباح اليوم، يؤكد هذا التقارب السار.

ويسر تونس أن تؤكد مجددا دعمها للتعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني. وأن ذلك التعاون يسلط الضوء على تطابق آراء وأهداف المنظمتين، ويواصل أنشطة منظمتنا ويعززها على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في مجال التنمية والتعاون الإنمائي.

السيد نغو كوانغ شوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم مؤيدا الأفكار القيمة التي تضمنها البيان الذي أدلى به سفير فرنسا لدى عرضه مشروع القرار A/52/L.1 الرامي إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني. وتقدر فييت نام تقديرا شديدا العمل الفعال الذي تقوم به الوكالة، ولهذا قررت أن تشارك في تقديم مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني.

إن وكالة التعاون الثقافي والتقني ما فتئت تضطلع على مدى السنوات الـ ٢٧ الماضية بدور متزايد الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف المشتركة للبلدان التي تشكل اللغة الفرنسية لغة مشتركة بينها. وباتت وكالة التعاون نقطة التقاء وتركيز للتعاون بين أفريقيا وأمريكا وآسيا وأوروبا. وهي تجمع أعضاءها معا ضمن الأسرة الكبرى الناطقة بالفرنسية، وتنشئ بذلك جماعة هامة تشارك في الحوار العالمي. وهي أيضا أداة حكومية دولية من نوع معين تضمن نجاح التعاون بين الدول والحكومات المنتمية إلى الجماعة الناطقة بالفرنسية.

إن العلاقة بين الوكالة والأمم المتحدة تعود إلى عدد من السنوات. ففي عام ١٩٧٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨/٣٣ الذي يدعو وكالة التعاون الثقافي والتقني إلى المشاركة، بصفة مراقب، في دوراتها وفي جميع المؤتمرات التي تنعقد تحت رعاية الجمعية، وكذلك اجتماعات أجهزتها الفرعية. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة سلسلة من الاتفاقات الإطارية للتعاون في مجالات المصلحة المشتركة بين الوكالة والأجهزة الفرعية للأمم المتحدة قد أوجدت التعاون بين الطرفين. ولقد أعطى اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣/٥٠ زخما خاصا لتلك العلاقة، وعمل على زيادة تعزيز التعاون بين هيئات الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني.

ويسر فييت نام أن تلاحظ أن التعاون طوال العامين الماضيين فيما بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وهيئات وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني أسفر عن تحقيق إنجازات مشجعة في عدة مجالات. ونحن على اقتناع بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون لا يخدم مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة فحسب، بل وأيضا العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جيلي (جنوب أفريقيا).

ولقد وقع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لوكالة التعاون الثقافي والتقني، على وجه الخصوص، اتفاقا للتعاون بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ يرمي إلى تعزيز العلاقات بين المنظمتين الحكوميتين الدوليتين، وهو الاتفاق الذي سجل مرحلة جديدة من التعاون بينهما. وفييت نام على اقتناع بأنه سيرسي أساسا صلبا جدا لاضطلاعهما بعمل ملموس، وإنشاء مشاريع للتعاون تعود بالفوائد المشتركة على البلدان الأعضاء.

وإن فييت نام إذ تستفيد من التعاون الوثيق بين المجلس الدائم للبلدان الناطقة بالفرنسية ووكالة التعاون الثقافي والتقني والبلدان الفرنكوفونيه الأخرى، تستعد حاليا لاستضافة مؤتمر القمة السابع للبلدان الناطقة بالفرنسية في هانوي في تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه ستكون أول مرة تعقد فيها جماعة الناطقين بالفرنسية مؤتمر قمتها في آسيا، وهي نقطة تحول في تاريخ التضامن بين الناطقين بالفرنسية. وتتعهد فييت نام ببذل قصارى جهدها من أجل نجاح مؤتمر القمة، وترحب برؤساء الدول والمندوبين القادمين من ٤٩ بلدا عضوا في الجماعة الناطقة بالفرنسية.

وفي الختام، يحدو فييت نام الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني تمتعهما بروح التعاون الجديدة التي أوجدها القرار ٣/٥٠ بغية تعميق التعاون بينهما وتوسيعه في مجالات ذات مصلحة مشتركة. ويأمل وفد بلدي إذن في أن يحظى مشروع القرار A/52/L.1 بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد ليلونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفد هايتي أن يشارك في تقديم مشروع القرار A/52/L.1 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني". وهذه المسألة هي مسألة مهمة نهتم بها اهتماما كبيرا.

واسمحوا لي أن أذكر بأن هايتي كانت تحضر اجتماع نيامي عندما قامت مجموعة من ٢١ دولة وحكومة تستخدم اللغة الفرنسية لغة مشتركة بينها، بإبرام اتفاقية بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٠ لإنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني. واليوم، وبعد ٢٧ عاما، نمت وكالتنا لتصبح نقطة الالتقاء لـ ٤٩ دولة وحكومة تنتمي إلى خمس قارات.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر القادم سينعقد المؤتمر السابع الذي يعقده كل سنتين رؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية. وإن انعقاد هذا المؤتمر في آسيا رمز جديد على تنوع عضوية مجتمعنا وعلى حقيقة أن صفوفنا تواصل النمو مع انعقاد كل مؤتمر قمة.

وهذا النمو دليل على قوة الوكالة وقدرتها على القيام بمهمتها ألا وهي دعم وتنمية التعاون المتعدد الأطراف بين أعضائها في مجالات من بينها التعليم والتدريب والثقافة والاتصالات والطاقة والبيئة والزراعة والتنمية الاقتصادية والإعلام العلمي ودعم الديمقراطية وسيادة القانون.

وتدلي الوكالة بدلوها في تحقيق السلم والتنمية إلى جانب الأمم المتحدة ومنظماتها الأخرى. ومن أجل إبراز التكامل الواضح بين عمل الأمم المتحدة وعمل وكالة التعاون الثقافي والتقني من أجل التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فإن الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين في عام ١٩٧٨ منحت الوكالة مركز المراقب بمقتضى القرار ١٨/٣٣.

واتساقا مع روح ميثاقها، أنشأت الوكالة شبكة عريضة متنوعة من العلاقات مع منظومة الأمم المتحدة. وهي تلعب دورا نشطا في جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة. ومنذ عدة سنوات تتعاون تعاونا وثيقا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في جميع مناسباتها وأنشطتها الوفيرة.

وقد تم إبرام اتفاق إطاري مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أدى إلى إنشاء برامج للتنمية الصناعية في ١٥ بلدا من البلدان الناطقة بالفرنسية ترمي إلى مساعدة الشعوب وتحقيق التنمية البشرية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية البيئة. كذلك فإن الوكالة لديها اتفاقات تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات ذات الاهتمام لكلا المؤسستين. وما فتئت منذ عدد من السنوات تتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومؤخرا - في شهر أيلول/سبتمبر الماضي - قررت المؤسستان إعطاء دفعة جديدة لعلاقاتهما بالتوقيع على اتفاق جديد.

وهكذا يمكن أن نستنتج أن طائفة أنشطة الوكالة واسعة وذات جوانب متعددة. وإن نطاق التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي تستدعي تحقيق المزيد من التنسيق بين سياسات التنمية، وما فتئ التعاون بين الأمم المتحدة والوكالة يواصل الإسهام بفاعلية.

ونحن مقتنعون بأن اعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية سيعزز هذا التعاون.

السيد رين (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل عامين اتخذت هذه الجمعية لأول مرة قرارا يعترف رسميا بالتعاون بين وكالة التعاون الثقافي والتقني والأمم المتحدة. هذا القرار بدأ شراكة جديدة رحبنا بها. ثم فتحت الوكالة مكتبا لها في مقر الأمم المتحدة، وبذلك جعلت حضورها أكثر وضوحا ومكنت من زيادة التعاون بين البلدان الناطقة بالفرنسية في الأمم المتحدة.

والوكالة، وهي محفل للبلدان الناطقة بالفرنسية ويطلق عليها أيضا وكالة مجتمع الناطقين بالفرنسية، تضم حاليا ٤٤ دولة وحكومة تنتمي إلى أربع قارات. وهذا يضمن وجود ثقافات ووجهات نظر متنوعة داخل مركز الفرانكفونية هذا، الأمر الذي يسلط الضوء على التضامن الذي يبزغ من الحوار فيما بينها.

والرسالة الرئيسية للوكالة هي تشجيع هذا الحوار وكفالة التعاون في مجالات التعليم والثقافة والاتصالات والطاقة والبيئة والزراعة والتنمية الاقتصادية والإعلام العلمي وسيادة القانون. ولما كانت رسالة الأمم المتحدة هي أيضا تناول هذه المشاكل على الصعيد العالمي، فمن المنطقي أن يكون هناك تبادل بين الوكالة والأمم المتحدة للاستفادة من أوجه التكامل فيما بينهما.

لقد أصبحت هذه الشراكة طويلة العهد. إذ أن الوكالة قد تمتعت بمركز المراقب في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٨، وبات للوكالة اتفاقات تعاون مع هيئات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ويسرنا أن هيئات أخرى قد أعربت عن رغبتها في عقد مثل هذه الاتفاقات معنا.

لا يوجد للوكالة رسالة سياسية بكل معنى الكلمة. بيد أن مبدأ الفرانكفونية، بصورته الواردة في ديباجة ميثاق مجتمع الناطقين بالفرنسية المعتمد في مراكش في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي هو الحرية وحقوق الإنسان والعدالة والتضامن والديمقراطية والتنمية والتقدم.

ونحن نعتقد أن إسهام الوكالة يمكن أن يكون قيّما جدا ويفتح المجال لتعاون واعد في مجال الدعم التقني وكذلك في مجال تنظيم ندوات تجمع فيما بين البلدان الناطقة بالفرنسية. ومن الأمثلة على ذلك التعاون الحالي في المجالين القانوني والقضائي في منطقة البحيرات الكبرى ونحن نشجع الوكالة على مواصلة هذا العمل في تعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا الميدان. ومما يثلج صدورنا بوجه خاص الأنشطة المضطلع بها في ميدان حقوق الإنسان وكذلك اتفاق التعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وهناك اتفاقات أبرمت مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وكذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونحن نرحب بهذا، كما نرحب بالتعاون الحالي مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي يعد أحد أفضل الأمثلة على هذا التعاون نظرا لتركيز الهيئتين المتبادل على الثقافة وتعاونهما الطويل في هذا الميدان.

وبلجيكا هي أحد مقدمي مشروع القرار الذي عرضته فرنسا بشأن هذا البند. ومن دواعي سرورنا الزخم الذي أعطي على مدى السنتين الماضيتين للتعاون بين المنظمة والوكالة، وبصفة خاصة عن طريق التوقيع في شهر حزيران/يونيه الماضي على اتفاق للتعاون يسعى إلى تعزيز المشاورات بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية.

ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا التعاون في النمو مما يمكّن من تحديد مجالات للعمل المحدد حيث يمكن أن تعمل فيها الوكالة دعما للأمم المتحدة، وتساعدها في إنجاز مهامها التي تكون في كثير من الأحيان صعبة. وهذا التعاون سيسهم في النهوض بهدفهما المشترك ألا وهو خدمة المجتمع الدولي.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): البند الذي ننظره اليوم ألا وهو التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني يكتسي أهمية فائقة بالنسبة لوفدي.

إن إنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٠ في نيامي كان علامة بارزة على تحقيق الخطة الرامية إلى الجمع بين البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة في مشروع مشترك مما يسهم في الإعراب عن التضامن عن طريق إنشاء علاقات وئام بين الشعوب بالحوار المثمر المستمر بين ثقافاتها وحضاراتها.

إن الرئيس ليوبولد سيدار سينغور، وهو أحد أول الداعين لهذا المبدأ، كان أيضا أول رئيس دولة يكافح من أجل إنشاء مجتمع الناطقين باللغة الفرنسية في إطار التعاون والتضامن والمفتوح للجميع.

وهذا النهج، وفقا للرئيس سنغور، من شأنه أن يشجع قيام حضارة عالمية للإنسانية عامة تكون ملتقى للأخذ والعطاء.

وقد أنشئت وكالة التعاون الثقافي والتقني في ظل تلك الخلفية لتكون إطارا مناسبا للاجتماع والحوار والالتقاء داخل أسرة البلدان الناطقة بالفرنسية. وكان هدفها أن تتوصل في نهاية المطاف إلى إنشاء مجتمع منظم يشارك بمختلف الدرجات في شتى مجالات الأنشطة الدولية. وبالتالي، تتمثل ولاية الوكالة في تشجيع وتطوير تعاون متعدد الأطراف فيما بين أعضائها بشأن مسائل أساسية مثل التعليم، والتنمية الاقتصادية، وحفظ البيئة، والحكم الصالح، ومنع نشوب الصراعات، وتعزيز سيادة القانون.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أن أهداف الوكالة تتطابق مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو سياق التعاون فيما بين الأمم المتحدة والوكالة، اللتين يجب أن تكون علاقتهما منعكسة في الحياة اليومية للهيئتين كلتيهما.

لقد أحاطت الجمعية العامة في قرارها ٣/٥٠ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، علما بالتكامل القائم بين أنشطة الوكالة وأنشطة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وكجزء من تنفيذ ذلك القرار، أنشأت الهيئتان آليات للتعاون - باشرت عملها منذ ٢٥ حزيران/ يونيه الماضي - بموجب اتفاق تعاون يستهدف تعزيز علاقاتهما في القضايا التي تهم الطرفين، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية. وإنني على اقتناع بأن هذا الاتفاق سيمكن وكالة التعاون الثقافي والتقني والأمم المتحدة من التعاون بشكل أوثق من أجل الاستجابة على نحو أفضل لتطلعات الشعوب والأمم، التي اقيمت هاتان الهيئتان من أجلها.

ومن ثم فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار A/52/L.1، الذي تشارك السنغال في تقديمه، وإلى دعم الجهود المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني بما فيه مصلحة السلم والتضامن الدولي.

السيد وان تشات كوونغ (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفدي أن يشارك في تأييد مشروع القرار الذي عرضه الممثل الدائم لفرنسا بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني.

إن موريشيوس، وهي عضو مؤسس في وكالة التعاون الثقافي والتقني، ترحب بالتقدم الهام الذي أحرز حتى اليوم في العلاقات بين الأمم المتحدة والوكالة، ويتضح ذلك من المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام، الذي يعرب له وفدي عن عميق شكره.

إن العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالة ترجع إلى عام ١٩٧٨، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨/٣٣. ولكن بشكل خاص عندما اتخذت هذه العلاقة زخما جديدا وأهمية أكبر في مطلع هذا العقد، ولا سيما بعد فتح مكتبي اتصال الوكالة لدى الأمم المتحدة، أولهما في جنيف في عام ١٩٩١، ثم في نيويورك في عام ١٩٩٥.

وكان من الطبيعي جدا أن تلجأ الوكالة إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ١٩٧٦، بعد ست سنوات من تأسيسها لإقامة أول اتصال لها مع أحد أعضاء أسرة الأمم المتحدة. وقد تعززت هذه العلاقة بالتوقيع في عام ١٩٩٠ على بروتوكول إضافي لاتفاق التعاون لعام ١٩٧٦. وفي البداية، سعت الوكالة إلى إيلاء أولوية واضحة للنهوض بالتعليم بأوسع معاني الكلمة. وكانت معرفة القراءة والكتابة، والتدريب التقني، والتدريب المهني، والتعليم العالي، وخاصة التعليم التقني العالي، الشواغل الرئيسية لمعظم وزراء ورؤساء الدول الأعضاء. واليوم، يظل التعليم والتدريب من أولويات الوكالة. كما أن الأنشطة الثقافية حظيت بمكانة مرموقة في مؤتمر ١٩٧٠، الذي عقد في نيامي، والذي انشئت فيه الوكالة.

ومؤخرا، أبرمت الوكالة اتفاقات إطارية للتعاون مع بقية أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وبالأخص في أعقاب اتخاذ القرار ٣/٥٠، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد استكملت تلك السلسلة في شهر

حزيران/يونيه بتوقيع الأمينين العامين للمنظمتين على اتفاق تعاون بغية تعزيز علاقاتهما وتوسيع نطاقها.

وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو، تقوم الوكالة بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية تؤكد على تشجيع المشاريع الصغرى والصغيرة جدا، في المجالات التي اكتسبت فيها الوكالة بالفعل قدرا من الخبرة، وخاصة في البلدان الأقل نموا. ويود وفدي أن يشدد على التعاون بين اليونيدو والوكالة في تنظيم الأنشطة للنهوض بالتعاون الصناعي في بلدان المحيط الهندي لتجهيز المنتجات في ميادين صيد الأسماك وتربية المواشي والزراعة. ويجري تنفيذ برامج مشتركة مع اليونيسيف تعود فائدتها على الفتيات والشابات بشكل خاص، لا سيما في مجال التدريب في ميدان التعليم ومحو الأمية. كما ساعدت الوكالة اليونيسيف في تنفيذ برامج لتعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال.

وربما ينبغي أن يركز التعاون بين المنظمتين في المستقبل على النهوض بسيادة القانون والحكم الصالح وفي مجال الدبلوماسية الوقائية. ومنذ سنوات عديدة تتعاون الوكالة والأمم المتحدة على تنفيذ برامج مشتركة في ميدان حقوق الإنسان. وقد بذلت جهود مشتركة، وبصورة رئيسية مع مركز حقوق الإنسان في جنيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعزيز سيادة القانون ودعم عملية تحقيق الديمقراطية والحكم الصالح. وقد تعززت الاتصالات بين الوكالة ومركز حقوق الإنسان، وذلك بفضل توقيع اتفاق تعاون جديد في الشهر الماضي.

إن تعاون الوكالة مع الأمم المتحدة لم يقتصر على الاضطلاع بأنشطة في الميدان. فبفضل مبادرتها ودعمها المادي واللوجستي عقدت البلدان التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة بينها سلسلة من الاجتماعات والمباحثات في سياق المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت في العقد الماضي تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن هذا الحوار فيما بين البلدان الناطقة بالفرنسية أسهم اسهاما ملموسا في نجاح تلك المؤتمرات العالمية.

وإن وفدي، بعد قراءة تقرير الأمين العام، على اقتناع بأن اعتماد مشروع القرار هذا لن يساعد على تعزيز العلاقات المثالية القائمة بين الأمم المتحدة والوكالة فحسب بل سيوسع نطاق هذه العلاقات وسيعمقها بما يعود بالفائدة المشتركة على المنظمتين، وفي نهاية المطاف، على رخاء المجتمع الدولي بأسره.

وقبل أن أختتم بياني، أود، بالنيابة عن وفدي، أن أشيد بالأمين العام للوكالة، السيد جان - لوي روي، الذي ستنتهي ولايته في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل، وأن أعرب له عن امتناننا العميق لاسهامه البارز في تحقيق التقارب بين الأمم المتحدة والوكالة.

السيد دياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يعلم الأعضاء أن وكالة التعاون الثقافي والتقني (الوكالة) تأسست في عام ١٩٧٠ في نيامي عاصمة بلدي، لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة فيما بينها، وعلى وجه الخصوص في مجالات التعليم والثقافة والتدريب والتنمية الاجتماعية.

وإذا ما ألقينا نظرة على أنشطة الوكالة طوال الـ ٢٧ سنة الماضية، يمكن أن نؤكد من جديد أن وكالة التعاون الثقافي والتقني أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق واحد من مقاصد الأمم المتحدة: وهو التعاون الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والإنسانية بغية تقريب الشعوب بعضها من بعض وتعزيز التضامن فيما بينها.

وظهرت فعالية الوكالة، ضمن جملة أمور، في الدعم الكبير الذي قدمته لأعضائها من البلدان النامية لتطوير نظمها التعليمية، وحماية تراثها الثقافي، وحماية بيئتها وتنمية قدرتها الاقتصادية.

ومما يدخل الرضا في النفس أن هذه المؤسسة، التي تضطلع بأنشطة في غاية الحيوية لتحسين مستقبل المجتمعات الإنسانية، أقامت تعاونا مثمرا مع الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة. ومنحتها الجمعية العامة مركز المراقب في عام ١٩٧٨، الأمر الذي مكّن الوكالة من المشاركة بقدر أكبر في أنشطة المنظمة وأجهزتها الفرعية. إلا أن اعتماد القرار ٣/٥٠ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ هو الذي سجّل تكامل أنشطة المنظمتين ووضع أسس شراكة جديدة بينهما.

ولتعزيز أحكام ذلك القرار وقّع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للوكالة على اتفاق للتعاون في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، تعهدت بموجبه المنظمتان بالتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتبادل المساعدة في مجالات معينة، وكفالة الاتصال الفعّال بين الأمانتين؛ ووفدي يرحب بهذا الاتفاق.

ويعتبر وفدي أن الوكالة من خلال أنشطتها العديدة، لديها حقا الكثير مما تقدمه لجهود الأمانة العامة للأمم المتحدة في خدمة المجتمع الدولي على نحو أفضل. وفائدة الوكالة في مجالات محددة جدا انعكست بوضوح في تقرير الأمين العام بشأن البند المعروض علينا اليوم، في الوثيقتين A/52/299، المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، و A/52/299/Add.1، المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وباطلاعنا على التقرير يسعدنا أن نلاحظ أن مؤسسات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تتعاون في الوقت الحالي تعاونا وثيقا مع وكالة التعاون الثقافي والتقني، وأن بعض وحدات الأمانة العامة مثل إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قد أعربت عن رغبتها في إقامة روابط التعاون مع الوكالة في مختلف القطاعات.

ويرحب وفدي بإقامة علاقات التعاون في مجالات إشاعة الديمقراطية ومنع الصراعات. فللوكالة في هذه المجالات ثروة من الخبرة لتشرك فيها الآخرين. ويمكن للنيجر والعديد من البلدان الأفريقية الأخرى أن تشهد على ذلك، لأن معظمها منهمك في عملية التحول إلى الديمقراطية، وقد استفادت من الأنشطة التي بادرت بها الوكالة في مجالات المساعدة في إجراء الانتخابات ومراقبتها، وتحسين الأوضاع لإقامة العدالة، والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وإذا ما انتقلنا إلى حفظ السلام ومنع الصراعات، فقد أثبتت الوكالة قيمتها عن طريق جهودها لحل الأزمات في عدد من البلدان الناطقة بالفرنسية. واتصالاتها مع منظمة الوحدة الأفريقية - التي أدت في آذار/مارس ١٩٩٠ إلى التوقيع على اتفاق إطاري للتعاون - يمكن أن ينظر إليها في نفس الضوء، إذ أنها تتعلق بتنسيق جهود المنظمتين لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على منع الصراعات وحفظ السلم على القارة.

ويود وفدي أن يتوجه بالشكر للأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على تقريره الممتاز بشأن هذا البند من جدول الأعمال. فالمعلومات التي احتواها التقرير تشهد بحيوية العلاقة بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع تلك العلاقة لأنها تعزز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ونظرا لكل تلك الاعتبارات شارك وفدي في تقديم مشروع القرار A/52/L.1 المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الذي عرضه ممثل فرنسا للتو. ونحن مقتنعون بأن مشروع القرار سيحظى بدعم الدول الأعضاء بالإجماع.

السيد يعقوب (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفدي أن يشارك في تقديم مشروع القرار A/52/L.1 عن التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني (الوكالة).

لقد مضى عامان تقريبا منذ أن افتتح رسميا في نيويورك، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، مكتب المراقب الدائم لوكالة التعاون الثقافي والتقني لدى الأمم المتحدة؛ ومضى عامان تقريبا منذ أن اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت، بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، القرار ٣/٥٠ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني".

إن فترة العامين قصيرة لمحاولة إجراء تقييم لتعزيز التعاون بين المنظمتين، لكنني يسعدني أن ألاحظ أن العلاقة الممتدة لعقدين من الزمان بين الأمم المتحدة والوكالة قد دخلت في عام ١٩٩٥ مرحلة جديدة تميزت بتوقيع اتفاقات جديدة بين المنظمتين. واسمحوا لي بأن أضرب أمثلة على ذلك بالاتفاق الإطاري للتعاون بين الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المبرم في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والاتفاق الإطاري التعاوني بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبرم في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

وعلاوة على ذلك، تم إجراء المشاورات والحوار بصورة أكثر انتظاما بين أمانتي الهيئتين. وأود أن أذكر

هنا بالمشاورات التي جرت بين كبار موظفي أمانة الأمم المتحدة وكبار موظفي أمانة وكالة التعاون الثقافي والتقني. لقد ركزوا، في جملة أمور أخرى، على التطورات في أفريقيا الوسطى والمبادرات التي اضطلعت بها مختلف الأطراف في محاولة لتحقيق تسوية سلمية للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى؛ والمساعدة الانتخابية للبلدان الناطقة بالفرنسية بناء على طلبها؛ والتنمية المستدامة، وبخاصة الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

والمجالات المتنوعة للنقاش والتعاون تدلل على الأهمية الحيوية للعلاقة مع الأمم المتحدة، وتدلل قبل كل شيء، على توفر الرغبة الحقيقية لدى الأمم المتحدة في العمل مع وكالة المجتمعات الناطقة بالفرنسية.

وفي الوقت نفسه، ومثلما هو الحال بالنسبة لتعزيز عمل المنظمتين في المجالات التي بدأ فيها التعاون فعلا، من المرغوب فيه جدا للمنظمتين أن توسعا مجال علاقتهما ليشمل قطاعات جديدة. ويتمثل الهدف هنا في تقديم مساهمة ملموسة وفعالة لتحسين الأحوال المعيشية وظروف العمل لشعوب الدول الأعضاء.

وفي غضون أسابيع قليلة سيقوم بلدي، بنن، الذي ترأس مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية منذ استضاف مؤتمر القمة السادس للبلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ في كوتونو، ستسلم الشعلة إلى فييت نام. وفي هانوي سيجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر القمة السابع لمنظمتنا. وستكون هذه فرصة أخرى لكي نسير قدما في تعزيز علاقتنا الخاصة والبدء بعمل جديد مشترك برعاية الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني.

وهكذا، ستتمكن المنظمتان من إقامة معالم جديدة توفر الأسس والنماذج لقيام الشراكة المثمرة التي ينشدها المجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، سيمثل انتخاب أول أمين عام لمنظمة الناطقين بالفرنسية نقطة تحول في العلاقة بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني، وعليهما أن تواجها كل منهما في إطار ولايتها تحديات القرن الحادي والعشرين.

ولذا فإننا واثقون من مستقبل التعاون بين مؤسستينا والدور الذي يمكن أن تضطلعا به، على الصعيدين الفردي والمشترك، في تشجيع الشعوب على العمل معا بروح من التضامن والشراكة الحقة بهدف القضاء المبرم على الفقر الذي يمثل الآن الضمير المعذب للمجتمع الإنساني والذي يتزامن الاحتفال السنوي به اليوم على نحو رمزي مع انعقاد هذا الاجتماع.

السيد مباي (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أن وفدي يتكلم للمرة الأولى، اسمحوا لي أن أتوجه بأحر تهانئنا للسيد ادوفينكو على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. ونتوجه بتهانئنا أيضا إلى سلفه، السفير الماليزي غزالي اسماعيل، على إدارته أعمالنا بمهارة أثناء الدورة الماضية.

ويرحب وفدي أيضا بانتخاب السيد كوفي عنان لمنصب الأمين العام لمنظمتنا. وتؤيد الكاميرون جهوده التي لا تكل لتكييف الأمم المتحدة مع التغييرات والاضطرابات التي تجتاح العالم.

إن العلاقة بين وكالة التعاون الثقافي والتقني (الوكالة) والأمم المتحدة تعود إلى عدة سنوات. ففي ١٩٧٨، اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٨/٣٣ الذي منحت بموجبه الوكالة مركز المراقب. ومنذ ذلك الحين اضطلعت الوكالة بأنشطتها، بفضل القوة الدافعة لأمينها العام، في اتجاهات رئيسية ثلاثة، بما في ذلك ولايتها العامة المتمثلة في بناء توافق الآراء.

وفي حين أن الوكالة تسعى إلى تحديد هوية "النطق بالفرنسية"، فإنها في مجال أنشطتها المتعلقة ببناء توافق الآراء، مثلت أيضا تعبيرا عن مجموعة من القيم المشتركة. فولايتها الأساسية تتمثل في التأكيد على التعاون المتعدد الأطراف بين أعضائها وتطويره في مجالات مثل التعليم والتدريب والثقافة والاتصالات والطاقة والبيئة والزراعة وما إلى ذلك.

ومن بين المهام الأخرى المنوطة بالوكالة بموجب ميثاقها إجراء الدراسات، وتوفير المعلومات والتنسيق بل

وحتى وضع برامج عمل. وهي في هذا المضمار تضطلع، من جملة أمور أخرى، بمسؤولية مساعدة الحكومات في الوصول التام إلى مصادر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، ومحاولة الحفاظ على الروابط مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في نفس المجالات التي تنشط فيها. ونظرا للمشاكل الإنمائية المتعددة التي تواجهها البلدان الناطقة بالفرنسية في الجنوب والوسائل المتواضعة المتاحة من جانب الجهات الفاعلة في ميدان التعاون الدولي، حددت الوكالة لنفسها جملة أهداف، من بينها، ضمان حصول البلدان الناطقة بالفرنسية على نصيبها المناسب من استثمارات المنظمات الدولية وتوفير موارد هامة لها من خلال التمويل المشترك.

وهكذا تحقق في السنتين الماضيتين تعاون مثمر بين الوكالة والأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك في هذا الصدد توقيع الاتفاق الإطاري مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالاضافة إلى الاتفاقات الإطارية المبرمة مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويمكن التنويه أيضا بالعمل المضطلع به بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف دعم التدخلات من أجل حفظ السلام على نحو متبادل وعقد اجتماعات مشتركة بين القطاعات مع اليونسكو بغية وضع نهج مشتركة في ميادين الثقافة والاتصالات والتعليم الأساسي.

والاتفاقات التي أشرت إليها تشير إلى أن العلاقة في السنوات القليلة الماضية بين الوكالة ومنظمات منظومة الأمم المتحدة قد تعززت من خلال إجراءات تعاونية عديدة. وفيما يتعلق بالروابط بين اليونسكو والوكالة في مجال الثقافة يكفي ذكر قطاع واحد محدد، إذ أن هاتين المنظمتين تتعاونان بصورة وثيقة في تنفيذ الصندوق الدولي لتعزيز برنامج دراسة اللغات والثقافات الأفريقية. وفي ١٩٩٧ شاركت اليونسكو في تنظيم سوق الفن والترفيه الأفريقي، الذي افتتحته الوكالة في أبيدجان في ١٩٩٣.

وتنفيذ الاتفاقية الإطارية بين الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أسفر عن الشروع في ستة برامج مشتركة في ١٥ بلدا من البلدان الناطقة بالفرنسية للنهوض بالزراعة والصناعة. وتتضمن هذه البرامج دعم إنشاء وحدات إنتاج المعدات والأدوات الزراعية في البلدان التي يشملها الاتحاد الجمركي والاقتصادي لبلدان أفريقيا الوسطى؛ وتعزيز التعاون الصناعي في البلدان المطلة على المحيط الهندي في تجهيز المنتجات السمكية وتربية الحيوانات والزراعة؛ وتنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية عن تصميم المشاريع الصناعية التي لا تؤدي إلى تلويث البيئة؛ وتدريب المدربين في إنشاء وتمويل المشاريع الحرة ذات الحجم الصغير والمتوسط.

وفي مجال التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، أدخلت الوكالة سلسلة من برامج التعليم ومحو الأمية للفتيات والشابات في المناطق الريفية من بنن والسنغال وبوركينا فاصو، وموريتانيا، وفييت نام، وجيبوتي، وهايتي، وغيرها من البلدان.

ويجري إنجاز العديد من المشاريع تنفيذا للاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التعاون الثقافي والتقني. وتتضمن هذه المشاريع برنامجا لدعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في لاوس ضمن إطار صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وإنشاء شبكة في توغو تسمح بجمع وتجهيز ونشر المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة على شبكة الإنترنت. وبالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، عقدت الوكالة عدة حلقات دراسية معنية بالجوانب المختلفة لمسائل حقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، زادت المشاورات والحوار بين أمانتي هاتين المؤسستين. وتتعلق آخر هذه المناقشات بالمسائل الجارية، بما فيها تطور الحالة السياسية في أفريقيا الوسطى والمبادرات المتخذة لتحقيق تسوية سلمية للأزمة في تلك المنطقة، وتقديم المساعدة للانتخابات في البلدان الناطقة بالفرنسية، والتنمية المستدامة، وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وفي ضوء ما سبق، يسعدنا أن نرحب بتكامل الأنشطة بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني. وما كان بوسعنا، من حيث المبدأ أن نفعل سوى ذلك، فهاتان المنظمتان تعملان من أجل رفاه البشرية. ولهذا نأمل أن يستمر تعزيز تعاونهما بمختلف أشكاله.

ولهذا انضم وفدي إلى مقدمي مشروع القرار A/52/L.1، ونحن مثل غيرنا، نأمل في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد ولد ديداش (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، أود أن أعرب عن ارتياحي لرؤية السيد هينادي أودوفينكو يتولى رئاسة أعمالنا. فنحن متأكدون من أننا، في ضوء تجربته وخصاله الشخصية، سنحقق تحت قيادته نتائج إيجابية.

إن إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني، الذي تكرس في القرار ٣/٥٠ بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أثناء دورة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أي عندما بلغت منظمتنا العالمية مرحلة النضج، يحتاج اليوم إلى تقوية، حتى أثناء بذل الأمم المتحدة الجهود الضخمة للتكيف مع احتياجات عالم يعمه التغيير.

والواقع أننا نأمل في أن يمكن التعاون المتزايد بين المنظمتين من إرساء أسس التعاون الدولي الذي يخلو من المواجهة الايديولوجية ويتسم بالتصميم الحاسم على التصدي للتحديات العالمية التي تواجهه، وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتشجيع التنمية المستدامة، في نفس الوقت الذي تراعى فيه الحاجة إلى الحفاظ على البيئة، ومكافحة آفة المخدرات، وتشجيع المساواة بين الجنسين.

ومن حسن الحظ أن أنشطة الأمم المتحدة في كل هذه المجالات قد دعمتها وكالة التعاون الثقافي والتقني، التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف وتدافع عن نفس المثل العليا للسلام والتعاون والتفاهم بين الشعوب.

لقد أنشئت الوكالة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٠ على أساس خطة مشتركة لجميع البلدان التي تستعمل الفرنسية لغة مشتركة، بغرض إضفاء تعبير على تضامن جديد، وعلى عامل إضافي يقرب بين الناس من خلال حوار مستمر بين الحضارات. وقد دأبت وكالة التعاون الثقافي والتقني طوال سنوات عديدة على الاضطلاع بأنشطتها في نفس الوقت الذي تحترم فيه احتراما كاملا الهوية الخاصة بكل عضو من أعضائها، وتشارك مشاركة بناءة في الحوار العالمي.

ومن ريو عام ١٩٩٢ إلى نيويورك عام ١٩٩٧، مرورا ببيجين ومحافل أخرى، شاركت بنشاط في مناقشات أدت إلى اعتماد برامج عمل متنوعة، كما دعمت مشاركة أعضائها في هذه الاجتماعات. ورؤساء دول البلدان التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة تجمعوا معا في هذا المجتمع الناطق بالفرنسية، وقرروا إقامة شراكة جديدة مع كل الوكالات الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة، مؤكدين بذلك التكامل القائم بين الأمم المتحدة وحركة الناطقين بالفرنسية. وبذلك الإجراء، قدموا تعبيرا محددا للفصلين الثامن والتاسع من ميثاق الأمم المتحدة، اللذين يشجعان على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بهدف تهيئة الظروف التي تتسم بالاستقرار والرفاه اللازمة لكفالة قيام علاقات مستقرة وودية بين الأمم، مشجعة لصون السلم والأمن.

وفي هذا الصدد، تضطلع وكالة التعاون الثقافي والتقني بدور إيجابي جدا بالنيابة عن جماعة الناطقين بالفرنسية من خلال تشجيع التعاون متعدد الأطراف بين أعضائها في المجالات التي تهتم بها الأمم المتحدة بصفة عامة، مثل الحق في التنمية والديمقراطية، والتعليم والتدريب، والتعاون التقني في المجالات الحيوية مثل الطاقة، والمعلومات العلمية، والبيئة. وجمهورية موريتانيا الإسلامية، التي ترسي سياساتها دائما على الحوار والمناقشة الودية، لا يسعها إلا أن تبتهج بكونها طرفا في مبادرة تشجع التفاهم بين الأمم والشعوب.

موريتانيا بلد عربي وأفريقي يتمتع بتراث ثقافي متنوع، وبلدي يعتبر رسالته المشاركة النشطة داخل المنظمة التي وإن كانت تحترم التنوع الثقافي، تحبذ الحوار المثمر الذي يعود بالنفع على كل أعضائها للحفاظ على السلم والاستقرار.

ولهذا يسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/52/L.1 المطروح على الجمعية، ونرجو أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد رافو - أكي (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم وفد بلدي، أود أن أهنئ السيد كوفي عنان، الأمين

العام للأمم المتحدة، على تقريره المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني"، الوارد في الوثيقتين A/52/299 المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ و Add.1 المؤرخة ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، والذي يجري النظر فيه الآن تحت البند ٢٢ من جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

وأنشطة وكالة التعاون الثقافي والفني يمكن رؤيتها بوضوح في الميدان داخل أراضي جمهورية فانواتو في ثلاثة مجالات؛ أولا، في مجال موارد الطاقة المتجددة؛ وثانيا، في تدريب مدرسي الفنون ومعلمي المرحلة الابتدائية؛ وأخيرا، في تدريب القضاة.

وأود أولا أن ننظر في مجال موارد الطاقة المتجددة. إن وكالة التعاون الثقافي والتقني، بالمشاركة النشطة من جانب البلدان التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة، تنفذ حاليا برنامجا واسع النطاق لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية للمدارس الابتدائية في فانواتو. وتنفذ بعض عناصر هذا البرنامج في الميدان وفقا للفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام سالف الذكر. وهذه أنشطة مشتركة بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويتلقى مدرسو اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية التدريب في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في هانوي.

وأخيرا، فإن قضاة التحقيق الناطقين بالفرنسية في جمهورية فانواتو يتلقون التدريب خارج الجمهورية. وتتطلع الحكومة لإقامة هياكل تدريب، بالتعاون مع الوكالة، لتدريب هؤلاء القضاة في إطار التدريب القانوني الموجود في جامعة جنوب المحيط الهادئ التي مقرها في فانواتو.

وتؤيد جمهورية فانواتو التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني، ويسرها أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار A/52/L.1، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني"، الذي قدمه الممثل الدائم للجمهورية الفرنسية. ونأمل أن تعتمده الجمعية بالإجماع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ١٨/٣٣، المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، أعطي الكلمة الآن للسيد جان لوي روي، أمين عام وكالة التعاون الثقافي والتقني.

السيد روي (وكالة التعاون الثقافي والتقني) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن أهداف السلم والأمن والتنمية، التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها، هي الأساس الذي يقوم عليه مشروع الناطقين بالفرنسية الذي وضعه مؤسسو المنظمة الحكومية الدولية للناطقين بالفرنسية في نيامي في عام ١٩٧٠. وعلى مدى الـ ٢٧ عاما من وجودها، أصبحت المحرك الحقيقي للتقدم القائم على القيم المشتركة، وأبرزها الديمقراطية وحكم القانون. وهي تضم جماعة تضم أكثر من ٤٠٠ مليون شخص في أوروبا وأفريقيا وأمريكا وآسيا.

وجماعتنا متنوعة روحيا وثقافيا ولغويا. ولكنها حددت تدريجيا مكونات وحدتها، التي تتمثل في حكم القانون في ظروف تنمية مستدامة. ولا يمكن الفصل بين هذين العنصرين.

وقد سلم رؤساء دول وحكومات البلدان التي تستخدم اللغة الفرنسية بوصفها لغة مشتركة - ويبلغ عددها ربع بلدان العالم - مرات عديدة، أثناء المؤتمرات التي تعقد كل سنتين منذ عام ١٩٨٦، بدور التعددية في السياق الدولي الجديد وأكدوا على رغبتهم في المساعدة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية التي يواجهها العالم. وهم يعلقون آمالاهم على هذه الشراكة الجديدة، القائمة على أهداف محددة، مع جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة، هذه الشراكة الجديدة التي تجمعنا اليوم معا.

بهذه الروح، تقدمت بلدان الجماعة الناطقة بالفرنسية في الأمم المتحدة - وقد تكلم العديد منها في المناقشة العامة - في الدورة الخمسين للجمعية العامة بمبادرة لوضع بند جديد على جدول الأعمال، أسفر عن قرار يدعو منظمتينا، الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني، إلى استطلاع الطرق والوسائل التي تكفل قيام تعاون أوثق يتيح تجميع مواردهما الإنسانية والتقنية والمالية

لمنفعة السلم والتنمية للمجتمع الدولي بصورة عامة، والجماعة الناطقة بالفرنسية على وجه الخصوص. ولاحظ القرار الإنجازات التي حققتها المنظمتان ودعا إلى توثيق العرى بينهما في المستقبل.

وقد لاحظ عدة متكلمين أننا منذ مدة طويلة نقترب من الأمم المتحدة، لا سيما أثناء التجمعات الدولية المتتابعة الكثيرة الهامة، التي أضاءت لنا جميعا الطريق، من مؤتمر القمة العالمي للطفل، الذي عقد في هذه القاعة، إلى مؤتمر ريو + ٥، الذي عقد هنا أيضا قبل أسابيع قليلة؛ مرورا بريو مرة ثانية؛ ثم فيينا - المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان؛ ثم بربادوس - المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة فطوكيو - المؤتمر الدولي للتنمية الأفريقية؛ فالقاهرة - المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛ ثم كوبنهاغن - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ وروما - قمة الغذاء العالمي، ١٩٩٦؛ وأخيرا، روما مرة ثانية - المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، الذي عقد قبل قليل. وفي كل مؤتمر من هذه المؤتمرات، سارت الوكالة وشركاؤها الناطقون بالفرنسية عن كثب وراء قيادة الأمم المتحدة وأثرت جهودها. وقد سعينا إلى ضمان مشاركة جميع البلدان الناطقة بالفرنسية في كل مرحلة من مراحل الإعداد لهذه المؤتمرات العالمية، وعقدها ومتابعتها.

وبالإضافة إلى مشاركتنا في هذه المؤتمرات، سعينا لمدة طويلة لقيام تعاون محدد على الأرض مع منظومة الأمم المتحدة. ويتسم تعاون الناطقين بالفرنسية برغبة شديدة في القيام بأعمال محددة ومفيدة وملحوظة. ويسرنا أن بلدانا عديدة ذكرت هذا في معرض الإشارة إلى عدد من برامج وكالتنا وانتشارها في بلدانها ومناطقها.

إن التعاون بالنسبة لنا هو بمثابة استثمار. ونريد أن نرى عائدا لهذه الاستثمارات في مكان ما. لذلك، أقمنا مع منظومة الأمم المتحدة في جميع الحالات، لأهداف محددة، تعاونا على الأرض. وكما ذكر العديد من المتكلمين، عملنا أولا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ميدان التعليم مركزين أنشطتنا المشتركة على التعليم الأساسي، والتعليم عن بعد، وتكنولوجيا المعلومات - باختصار، من الواضح أنها تتركز حول ميادين الثقافة الرئيسية، ساعين إلى الجمع بين الثقافة والاقتصاد، كما كان الحال في الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧، بالنسبة لثلاثة أسواق أفريقية للفن والترويج.

وينطبق نفس التفكير على علاقاتنا مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، التي وقعنا معها معاهدة إطارية في عام ١٩٩٠. وكما ذكر عدة متكلمين، سعت الوكالة إلى تعزيز التعاون بين البلدان النامية؛ وتنظيم تدريب جيد في الإدارة الصناعية والصيانة والبحث؛ ودعم إقامة وإدارة المشاريع ودراسات الجدوى وتشجيع الاستثمار. وهذا عمل كبير، لا سيما في ميدان التكنولوجيا، ويرتبط بالاتصالات وبميادين أخرى غطاها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

هذه هي ثمار التعاون بين المنظمتين قبل عام ١٩٩٥، حينما اتخذ القرار ٣/٥٠ الذي أشار إليه كل المتكلمين. ومنذ ذلك الحين، قمنا، وانطلاقا من الروح التي سبق التنويه بها من قبل العديدين، ولا سيما ممثل فرنسا الدائم، بتنسيق قدر كبير من الموارد مع موارد الأمم المتحدة على مدى السنتين الماضيتين. وفي حزيران/يونيه من هذا العام وقعت مع السيد كوفي عنان اتفاقا بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني، يشار فيه إلى اتفاقات عديدة أبرمت مع هيئات في أسرة الأمم المتحدة، ويجمع بين الاتفاقات التي وقعت مع السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛ ومع السيد سبيث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي كل مرة كانت الاتفاقات تستهدف تنسيق استخدام موارد المنظمتين من أجل أنشطة محددة في بلد معين أو منطقة معينة، أو في عدد كبير من البلدان. ومؤخرا، في جنيف، تشرفت أيضا بتوقيع اتفاق هام مع المدير المسؤول في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ينص على إجراء مشترك لتعزيز حكم القانون، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتوطيد الديمقراطية وما إلى ذلك.

وبناء على مبادرة منا، عقد اجتماع في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في مقر وكالتنا بباريس، لموظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن المساعدة الانتخابية وحفظ

السلام وتوطيده، ودعم حكم القانون. والأنشطة المشتركة التي اضطلعنا بها فعلا، أقنعتني بأن ذلك الاجتماع سيمهد الطريق لتعاون جديد ورفيع المستوى في هذه المجالات ذات الأهمية الفائقة.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، بينما يلاحظ مع الارتياح ما تم إحرازه من تقدم يبعث على التفاؤل بين الأمم المتحدة والوكالة، يتضمن العديد من مجالات التعاون الهامة التي يمكننا استكشافها في المستقبل. وهو يوضح أيضا - وهو ما تقتضيه الضرورة بين وقت وآخر - جدوى التعددية في الشؤون العالمية. ويحدوني الأمل في أن يتسنى الحفاظ على الزخم الذي ولده القرار ٣/٥٠، وأن يتوطد هذا الزخم ويزيد. وقد أعرب عن هذا الأمل رؤساء دولنا وحكوماتنا في عدة مناسبات، كما أعربت عنه الوفود العديدة التي أدلت ببيانات، والتي قدمت مشروع القرار.

وأرجو من الوفود التي تتكلم الفرنسية والوفود المنتمية إلى مناطق أخرى، والتي تكرمت بالاستماع إلى ما كان علينا أن نقوله في أمر التعاون بين البلدان التي تستخدم اللغة الفرنسية والأمم المتحدة، أن تقبل امتناني على العبارات الرقيقة التي نوهت بها صباح اليوم عن عمل الوكالة وإنجازاتها، وعلى دعمها النشط لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والوكالة من أجل المجتمع الناطق بالفرنسية. وإنني لعلى يقين من أن التعاون بين المنظمتين سيتعزز بعمل وقرارات مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات البلدان التي تربطها اللغة الفرنسية كلغة مشتركة بينها، والذي سيعقد في هانوي في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

واحتفظ بشكري الخالص لرجال ونساء منظومة الأمم المتحدة، الذين أعطوا معنى وتوجيها ومضمونا للرابطة التي أعلنت في قرار الجمعية العامة ٣/٥٠، الذي دعا الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني إلى تنسيق استخدام مواردهما لتوطيد الظروف التي يسود فيها السلام لصالح التنمية، ولإشباع الحاجة العالمية إلى أن نعيش معا متساوين ومختلفين أيضا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/52/L.1.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بيرفيلييف (المدير، شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/52/L.1، فلن تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.1؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.1 (القرار ٢/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام (A/52/305)

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أضم صوتي لمن سبقني في الحديث، بتقديم الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لما جاء في تقريره الشامل حول تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من معلومات قيمة تخدم مداولاتنا. كما أعرب عن تأييدنا لبيان ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند.

إن استعراضنا لنتائج قمة كوبنهاغن إنما يجسد الإرادة التي يبديها المجتمع الدولي في معالجة الظواهر الاجتماعية والتغيرات الواسعة في البيئة العالمية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على المجتمعات قاطبة.

وبالرغم من ترحيب رؤساء الدول والحكومات ببرنامج عمل وإعلان كوبنهاغن، وبأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان، واستعراضهم لأوجه العوامل المتصلة بهذا الشأن، فإنه ما زال يخيم على البيئة العالمية حالة من القلق نتيجة لتنامي التحديات الاجتماعية والإنمائية الراهنة، واتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ما بين الدول المتقدمة والنامية، مما ساهم بدرجة كبيرة في انتشار الفقر والأمية والبطالة.

وقد أشارت الإحصائيات الدولية مؤخرا إلى أن مليارا ومائتي مليون نسمة من سكان العالم يعيشون دون مستوى الفقر ويفتقدون أبسط الخدمات الاجتماعية الأساسية والضرورية لحياتهم اليومية كالغذاء، والمياه الصالحة للشرب، وخدمات الصحة والتعليم وغيرها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أعلنت تأييدها لإعلان وبرنامج عمل مؤتمر قمة كوبنهاغن باعتبارهما من الآليات والنُّهج باتجاه رفع مستوى الوعي الوطني والدولي بالمشاكل الاجتماعية وتعزيز التوجه المشترك نحو احتواء التحديات المتنامية، إنما تؤكد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي المستند إلى المفاهيم المشتركة ضمن نطاق واسع لمعالجة المشاكل الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى.

إن الترابط بين التنمية الاجتماعية وأنماطها، ونمو مظاهر وحالات النزاعات المسلحة المحلية والإقليمية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة والعنف، جميعها زادت من تعقيدات حل المشاكل الاجتماعية التي أصبحت تحديات عالمية وعابرة للحدود الوطنية، مما أضعف من قدرة الحكومات على معالجتها بمعزل عن التعاون والتنسيق المشترك، سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو الدولي، وعليه، فإننا نؤكد على أن الدعم والالتزام الجماعيين المتواصلين من جانب المجتمع الدولي يعتبران ضرورة ملحة، ولا بد من تعزيز الجهود المشتركة لبرامج التنمية، ومعالجة التناقص المتواصل في المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المانحة للدول النامية، والتي جميعها ما زالت تحول دون تنفيذ العديد من الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والتنموية.

وفي هذا السياق، فإن دولة الإمارات، إذ تعتبر المشاغل المتصلة بالأسرة والطفل والمرأة وكبار السن والمعوقين وخدمات التعليم والصحة حالات متنامية ناجمة عن تواصل التحديات التنموية الجديدة في العديد من المناطق، لا سيما في البلدان النامية، تدعو إلى تكاتف الجهود العالمية من أجل إيجاد بيئة دولية منصفة وعادلة، تحقق تطلعات الشعوب إلى السلم والأمن والاستقرار والنماء، ونؤيد، في الوقت نفسه، التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية، والهادفة إلى تطوير مهارة العمالة المنتجة، وتخفيض البطالة، وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية لكافة فئات المجتمعات دون استثناء، وعلى قاعدة من الاستدامة والعدالة، كما نأمل في إنجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المزمع عقدها عام ٢٠٠٠ لاستعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ونؤكد في هذا المضمار على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإنمائية الدولية الأخرى للاضطلاع بدور أكثر فاعلية ولا سيما في المجالات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية.

بناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حرصت بلادي على انتهاج سياسات وتدابير إنمائية تتماشى مع طبيعة المتغيرات الوطنية والدولية، وتنسجم مع معتقداتنا وتراثنا وعاداتنا المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء. والتزاما منها بتحقيق أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن، عمدت دولة الإمارات إلى تطوير بعض تشريعاتها وأنظمتها التنموية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة الأطراف لتنفيذ خطط إنمائية طموحة، تهدف إلى الارتقاء بتنمية الموارد البشرية والبرامج التعليمية والصحية والتدريبية والثقافية، فضلا عن التكافل والتضامن الاجتماعي، ورصد المستلزمات المالية والمعنوية اللازمة لتوفير البرامج التدريبية المعنية بتأهيل المسنين والمعوقين ضمانا لإدماجهم في المجتمع، ومشاركتهم بفعالية في برامج التنمية، وتطوير مشاركة القطاع الخاص في تدريب الكوادر المحلية، وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأتاحت فرص العمل المختلفة لمواطنيها من الرجال والنساء على حد سواء، بهدف الارتقاء بمستوى المعيشة للمواطن، والتوجه للأخذ بالنهج التخطيطي والأسلوب العلمي لإدارة حياته اليومية.

واقتناعا منها بأهمية ترابط الأهداف الاقتصادية بغايات التنمية الاجتماعية الشاملة ضمن بُعديها الإنساني والحضاري، انطلقت دولة الإمارات نحو استمرار تنمية المناطق الريفية والنائية، وربطها بالمدن من خلال تحديث شبكة واسعة من الطرق ومرافق خدمات الكهرباء والماء والمساكن الملائمة وغيرها في كافة أرجاء الدولة، وواصلت تطوير برامج الرعاية الاجتماعية وغيرها للمساهمة في تحقيق النقلة النوعية لكافة جوانب الحياة الحضارية والإنسانية لفئات وشرائح مجتمعها، وترسيخ إدراكها لمفاهيم الترابط الأسري والمجتمعي.

كما أن اهتمام دولتنا لم يقتصر على الصعيد الداخلي فحسب وإنما امتد إلى ميادين التعاون مع الفعاليات التنموية الثنائية والإقليمية والدولية الأخرى، فساهمت في تنفيذ وتمويل بعض المشروعات الاجتماعية في العديد من البلدان النامية، ومنحت القروض الميسرة لبعضها الآخر لتمكينها من تلبية أبسط احتياجات سكانها من الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما امتدت مشاركتها لميادين التعاون مع الفعاليات التنموية الإقليمية والدولية الأخرى، وشاركت في استضافة العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والتدريبية المعنية بالشؤون الاجتماعية والبيئية والسكان والقطاعات الإنمائية الأخرى المختلفة، وهي تتطلع إلى المشاركة في الاجتماع الوزاري الدولي للشباب المزمع انعقاده في لشبونة في آب/أغسطس من العام القادم.

وختاما، فإن وفد بلادي يأمل أن ترتقي جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف الشاملة التي ضُمنت في إعلان وبرنامج عمل مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية.

السيد يِلشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في العقد الماضي عقد عدد من المؤتمرات العالمية الهامة، من أهمها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين جرت أحداث كثيرة ولكن لدينا من الأسباب ما يدفعنا إلى القول إن المتابعة لم تصل إلى مستوى توقعاتنا.

لهذا يأمل وفدي في أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ستكون اختبارا حقيقيا لتقييم قدرة مجتمع الأمم على الاستجابة بشكل سليم وكافٍ للتحديات الاجتماعية الرئيسية المعاصرة وعلى الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق.

وفي الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية ينبغي لحكومات الدول الأعضاء أن تبدي بشكل عملي إرادتها السياسية، ولذلك بتكثيف جهودها للقضاء على الفقر بصفة عامة، واستئصال الفقر المدقع وزيادة فرص العمالة وتقليل البطالة وتعميق التكامل الاجتماعي في هذه البلدان.

وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٦ حدد رئيس أوكرانيا التدابير التي اتخذتها بلادنا على المستوى الوطني لتنفيذ مقررات قمة كوبنهاغن. وبعد ذلك صدر المرسوم الرئاسي بشأن الاتجاهات الأساسية لأنشطة السلطة التنفيذية في أوكرانيا في تنفيذ الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. إن إنشاء منصب نائب رئيس الوزراء للعمل والسياسة الاجتماعية مؤخرا، وإنشاء وزارة للأسرة والشباب، واعتماد مجموعة من البرامج، تعتبر دليلا إضافيا على اتساق السياسة الاجتماعية التي تنتهجها أوكرانيا، والتزاماتها الدولية.

وما فتئت حكومة أوكرانيا تركز جهودها على مشاكل الشباب والمسنين وكذلك على تدابير متابعة السنة الدولية للأسرة، والسنة الدولية للقضاء على الفقر، والإعداد للسنة الدولية للمسنين في عام ١٩٩٩. وفي سياق السنة الدولية للقضاء على الفقر أنشأت حكومة أوكرانيا نظاما لرصد ظاهرة الفقر وجمع واستعراض المعلومات والبيانات المتصلة بأسبابه الجذرية وأشكاله المختلفة.

واليوم، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، نحتفل باليوم الدولي للقضاء على الفقر. ووفقا للتقارير الإحصائية يعيش أكثر من ١,٣ بليون نسمة على أقل من دولار واحد يوميا، وهناك ٢ بليون فرد آخرين يعيشون فقط على الهامش الحدي للحياة. وهذه حالة مقلقة ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذها في الاعتبار على نحو جدي. ونذكر أن المشاركين في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التزموا بهدف القضاء على الفقر كحتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية. وفي هذا الصدد، نؤيد نشاط إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المنشأة حديثا للمساعدة

في تنفيذ متابعة مؤتمر القمة. ويود وفدي أيضا أن يرحب بالجهود المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرها من الهيئات الأخرى المختصة، لدعم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر.

واليوم، تقوم الأمم المتحدة بعملية إصلاح معقدة. لقد آن الأوان لتتغير المنظمة لتكون أكثر استجابة للتحديات الجديدة التي تواجه العالم الذي يتغير باستمرار. وعلى الرغم من وجود بعض مواطن الضعف، فإننا نرى أن اقتراحات الأمين العام لإعادة تنظيم هيكل الأمم المتحدة وأنشطتها البرنامجية، وخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، تستحق تأييدنا الكامل. ونحن نثق في أنه لا ينبغي للأمم المتحدة أن تركز فحسب على تعزيز التعاون الدولي في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولكن ينبغي أن تقوم أيضا بالدور القيادي في هذه الأنشطة.

ويشير وفدي أيضا مع الارتياح إلى تفعيل أنشطة لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، التي عُهد إليها بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ قرارات قمة كوبنهاغن.

لقد أسفر عمل اللجنة في شكلها الجديد في الدورة الماضية عن نتائج إيجابية من بينها اعتماد عدد من القرارات المتوازنة والبنّاءة حول بعض القضايا الهامة مثل العمالة المنتجة، والسنة الدولية للمسنين، وتدابير متابعة السنة الدولية للأسرة، وغير ذلك. ونحن نشجع الأمانة العامة للأمم المتحدة على أن تستمر في اتخاذ تدابير لتعزيز المزيد من التطور في الأشكال الجديدة لأنشطة اللجنة.

وأخيرا، فأنا مُفوض بأن أذكر هنا أن أوكرانيا تؤكد من جديد التزامها الكامل بالتعهدات التي وضعت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبلادي على استعداد للإسهام النشط والبنّاء في الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أثناء عملية الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية استضافت الفلبين المؤتمر الوزاري الرابع لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية الاجتماعية، في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأفضى هذا المؤتمر إلى صدور إعلان مانيلا الذي دعا إلى القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٠.

وفي الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام تستضيف الفلبين مرة أخرى المؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية الاجتماعية، في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد الوطني والإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنمية الاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في سياق برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وفي العام الماضي اجتمع في الفلبين مؤتمر القمة الرابع لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وحضره ١٨ من الزعماء الاقتصاديين من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، واتفقوا على النهوض بمبادرات التعاون الاقتصادي في منطقة المحيط الهادئ. وتضمن إعلان سوبيك الذي أصدره زعماء المجلس موضوعات تتعلق بالتنمية الاجتماعية، مثل تنمية الموارد البشرية وخاصة النساء والأطفال، باعتبارها جزءا من شواغل مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

وفيما يتعلق بموضوع الشباب، ترحب بلادي بمبادرة البرتغال باستضافة المؤتمر العالمي الأول لوزراء الشباب في آب/أغسطس ١٩٩٨ في لشبونة، ونعتقد أن هذا المؤتمر يوفر فرصة مناسبة لاستعراض برنامج العمل للشباب وتحديد اتجاهات المستقبل.

واتساقا مع التزاماتنا الدولية، تقوم الفلبين تحت قيادة الرئيس فيديل راموس بتكثيف تنفيذ خطة الإصلاح الاجتماعي، وهي خطة للتنمية الاجتماعية في الفلبين.

وقد وسّعت خطة الإصلاح الاجتماعي في الفلبين، التي وضعت في عام ١٩٩٤، على نحو فعال وذلك بغية تحسين حياة الشخص العادي وضمان حصوله على نوعية من الحياة تكفل له الكرامة والأمل والقدرة على الاختيار.

وتوفر هذه الخطة استراتيجيات محددة، مشتركة بين القطاعات، ترتبط بحدود زمنية معينة، للقضاء على الفقر، وتركز على جدول أعمال من ثلاث نقاط، هي إمكانية الوصول إلى خدمات أساسية ذات نوعية جيدة، وإلى موارد مثمرة، وإصلاح الموجودات، وبناء المؤسسات والمشاركة في الحكم.

وبغية تحقيق هدفنا المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة، باشرت الفلبين وضع برنامج لاستراتيجية عمالة شاملة يوفر المزيد من فرص العمل وكسب العيش ويعزز حقوق ورفاه قطاع العاملين ويعزز تنمية الموارد البشرية بنهج جديدة تستهدف إيجاد قوة عمل قادرة على المنافسة وعلى مواجهة تحديات العولمة.

وقد درست الفلبين بعناية تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/52/305) ونود أن نشكره على هذا التقرير، كما درست التقرير الخاص بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (A/52/315).

ويتضح من تقارير الأمين العام أن بلدانا عديدة بذلت جهودا جادة في تنفيذ نتائج القمة الاجتماعية. ويتعين علينا أن نشجع عملية إعلام المجتمع الدولي بالأنشطة التي تضطلع بها البلدان لتنفيذ نتائج تلك القمة حتى يمكننا أن نتشاطر تجارب بعضنا البعض ونتعلم منها. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة التنمية الاجتماعية أن تضع استمارة ملائمة للإبلاغ عملا على وجود تقدير أفضل للأنشطة القطرية التي يتم القيام بها تنفيذا لنتائج محددة من نتائج القمة. وليس كافيا الاقتصار على مجرد تلخيص الأنشطة الوطنية ذات الصلة، وإنما يمكن تجميع هذه الأنشطة في مجموعات وفقا للتوصيات المحددة التي وضعتها القمة.

وعلى نفس المنوال، نتوقع بيانات منظمة ومتجانسة عن عمليات التنفيذ المحددة لنتائج القمة التي تتصل بدور الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية ومجتمع المانحين.

ومن الطبيعي أن مسألة الموارد تمثل شاغلا أساسيا في تنفيذ النتائج. وما لم تتح للبلدان الموارد المطلوبة، فإن نتائج القمة الاجتماعية ستظل مجرد مخطط للعمل يتعذر تنفيذه. ومن الطبيعي أن البلدان نفسها تتحمل المسؤولية الأساسية عن توفير الموارد اللازمة لتحقيق تنميتها الاجتماعية، وقد بذلت البلدان النامية قصارى جهدها في حدود القيود الاقتصادية والهيكلية المختلفة التي تواجهها.

لقد أبرزت القمة الاجتماعية دور الشراكة مع العناصر الفاعلة الإنمائية الأخرى، بما في ذلك مجتمع المانحين، في صياغة نُهج تعاونية للنهوض بالتقدم الاجتماعي والتنمية. وفي هذا الصدد كانت توجد بعض التوقعات بإمكانية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وبدلا من ذلك، حدث العكس تماما. فقد ظل مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية يتدهور بشكل مستمر خلال السنوات الخمس الماضية. ولا بد من أن ندرك أن المساعدة الإنمائية الرسمية تُشكل جزءا أساسيا من تقاسم التكلفة المطلوبة في الشراكة العالمية لمعالجة الشواغل الاجتماعية العالمية ذات الأولوية، مثل القضاء على الفقر، ناهيك عما يتسم به مصدر التمويل الخارجي من أهمية للعديد من البلدان المتعطشة لرأس المال وكذلك لأقل البلدان نموا.

لقد أشار الأمين العام في تقريره المقدم إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧، في الوثيقة A/52/203 إلى أفكار مبتكرة لتدبير الأموال من أجل الالتزامات والأولويات المتفق عليها عالميا. ويورد التقرير عددا من المقترحات الحافزة على التفكير بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعبئة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التنمية. ويرى وفد بلدي أن هذا الموضوع يستوجب أن يعود المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى دراسته نظرا لأنه لم يكن لديه آنذاك الوقت الكافي لتلك الدراسة.

ويرى وفد بلدي أيضا أن لجنة التنمية الاجتماعية ذاتها ينبغي أن تنظر في شتى الاحتمالات الممكنة لتدبير الموارد أو تعبئتها من أجل الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها استجابة لنتائج القمة الاجتماعية. وعلى الرغم من أننا نتفق مثلا على أن تشمل محاور تركيز الدورة المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية مواضيع من قبيل النهوض بالتكامل الاجتماعي، وتعزيز الحماية الاجتماعية، ومكافحة العنف والجريمة، ومشكلة العقاقير المخدرة غير المشروعة، فقد يكون من الأولى أن تركز اللجنة على

توفير الاحتياجات المالية لأنشطة محددة تستجيب لنتائج القمة الاجتماعية، والجهة أو الجهات التي يمكن الحصول منها على الموارد المالية المطلوبة.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أنه يجري حاليا التخطيط للأعمال التحضيرية المبكرة للدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج القمة الاجتماعية. ونحن نؤيد التوصية الداعية إلى أن يجري خلال الدورة الحالية للجمعية العامة إنشاء اللجنة التحضيرية الجامعة للجمعية العامة، وأن تعقد دورة تنظيمية لتلك اللجنة في أبكر وقت ممكن في عام ١٩٩٨.

وبغية كفالة إجراء استعراض وتقييم ناجحين تماما لنتائج القمة الاجتماعية في عام ٢٠٠٠، سيكون من الضروري البدء بأسرع ما يمكن في الأعمال التحضيرية الموضوعية. وسيكون من الضروري أيضا ترتيب شتى الأنشطة التي تتجاوز الأنشطة المذكورة في الوثيقة A/52/305 والتي تنطوي على مشاركة المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأكاديمية والبحثية، ومجتمعات الأعمال الحرة وغير ذلك من أعضاء المجتمع المدني الذين سيدعمون العملية التي تؤدي إلى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠.

وبينما نُرحب بالمكاسب اللكبيرة التي تحققت حتى الآن منذ قمة كوبنهاغن، فإننا لا يمكن أن نكون فعالين مهما قلنا في توكيد ضخامة المهمة التي ما زال يتعين علينا إنجازها. وعلى المجتمع الدولي أن يثبت وأنه سيرقى إلى مستوى التحدي الذي يواجهه. ولا بد من أن يكون قادرا على التدليل على الإرادة السياسية المطلوبة وعلى توفير الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل لنتائج قمة كوبنهاغن.

السيدة كاميرانو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تتفق كولومبيا تمام الاتفاق مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة الذي يقضي بأن تقوم لجنة التنمية الاجتماعية بمتابعة تنفيذ نتائج قمة كوبنهاغن. ونحن نهنئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الجدية التي ينفذ بها ذلك القرار على نحو ما نشهده في برنامج العمل المتعدد السنوات، وفتح مناقشاته للخبراء المعنيين بالقضايا ذات الصلة، والتشديد الذي وضعه على صياغة تدابير عملية تستهدف تنفيذ توصيات تلك القمة.

لقد تولت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رعاية المؤتمر الإقليمي الأول لمتابعة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وفقا للقرار ٢٠٢/٥١. وشاركت كولومبيا في ذلك المؤتمر وساهمت في صياغة توافق آراء سان باولو.

وفي تقييم إنجازات كولومبيا فيما يتصل بالأفكار الأساسية للقمة الاجتماعية، نجد أن السياسات الاجتماعية المعروفة بـ "الطفرة الاجتماعية" التي تتبناها حكومة الرئيس ارنيستو سامبر تطابق مبادئ إعلان كوبنهاغن وتؤيد أهدافه في وضع سياسات وبرامج للقضاء على الفقر على الصعيد العالمي.

لقد أنشأنا "شبكة التضامن الاجتماعي" كعنصر أساسي في سياستنا الاجتماعية. واعتبرت هذه الشبكة أداة لتحسين نوعية الحياة للقطاعات الضعيفة في المجتمع الكولومبي. وارتفع الإنفاق الاجتماعي بين عام ١٩٩٤ و ١٩٩٨ إلى ٤١,٨ في المائة من الانفاق الإجمالي، مقابل ٣٦,٩ في المائة في فترة السنوات الأربع السابقة. وتخصص الموارد الكبرى من الميزانية للتعليم الأساسي، ونظام الرعاية الصحية، والبرامج الداخلة في إطار شبكة التضامن، ومنها البرامج المتصلة بالأنشطة الترويحية والرفاهية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية المنحدرة من أصول كولومبية أفريقية، والتي تشمل برامج للإدماج الاجتماعي لهذه الجماعات الإثنية تربطها بالمشاريع الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤيد كولومبيا الرأي القائل بأنه يتعين علينا أن نحفز المبادرات الوطنية للتنمية الاجتماعية من خلال تقديم ائتمانات إلى الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر وتوفير مساكن منخفضة التكلفة.

ويُشكل هدف القضاء على الفقر المدقع، وهو من غايات خطة التنمية الكولومبية، هدفا أساسيا في سياسات الحكومة وإجراءاتها. ولهذا السبب ترحب كولومبيا بالنداءات التي وجهتها الجمعية العامة من أجل

توحيد الجهود الوطنية والتعاون الدولي بغية حسم هذه المشكلة.

وتعتقد كولومبيا أن مبادرات المجتمع الدولي وأنشطته المالية لتقديم المساعدة من أجل التنمية الاجتماعية - بما فيها برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - هامة للغاية، شأنها شأن مناشدة البلدان المتقدمة النمو أن تخصص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. كذلك نصر على ضرورة التزام المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج ٢٠/٢٠ من أجل تطوير البرامج الاجتماعية الأساسية. ويمثل تحرير الموارد المكرسة للأغراض العسكرية مصدرا إضافيا للتمويل من أجل التنمية.

ويمثل الدين المتعدد الأطراف عبئا خطيرا يثقل كاهل اقتصادات عدد كبير من البلدان الفقيرة، مما يعيق تنميتها الاقتصادية ويتركها بدون رأس مال كاف من أجل التنمية الاجتماعية والبشرية. وقد خطا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خطوة هامة بإقرارهما بأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تجد صعوبة في الوفاء بالتزاماتها، لا سيما المتعددة الأطراف. إلا أن ذلك الاعتراف لم يشمل، من جملة ٤١ بلدا من البلدان المثقلة بالديون المفرطة، سوى ثمانية بلدان باعتبارها بلدانا ذات مديونية تفوق طاقتها و١٢ بلدا باعتبارها بلدانا شديدة المديونية.

ومما لاشك فيه أن الدين الخارجي سيظل يشكل، في إطار التمويل الإنمائي، إحدى المشاكل الرئيسية للتمويل والاقتصاد والسياسة العالمية. إلا أن طريقة تصدينا لهذه المشكلة يمكن أن تتحسن إذا تابعنا التغيرات التي تحدث بالفعل أو التي يمكن أن تحدث في القرارات السياسية للبلدان الدائنة والمدينة.

ففي مجال تمويل البنيات الأساسية الاجتماعية في مجالات التعليم والطب الوقائي والعلاجي، لا تتلقى البلدان النامية التمويل إلا من البنك الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية علاوة على المدخرات الداخلية. ذلك أن رأس المال الأجنبي، سواء أتى عن طريق الدين الخارجي أو الاستثمار الأجنبي، لا يوفر التمويل للمشاريع الاجتماعية. وفيما يتعلق بتمويل القطاع الاجتماعي للبلدان النامية، تتفق كولومبيا مع الآراء التي أعرب عنها مؤخرا في اللجنة الثانية أستاذ في جامعة تورنتو، هو جيرالد هلاينر. فهو يوصي بأن تمول من قروض البنك الدولي من أجل البنية الأساسية الاجتماعية في مجالات التعليم والطب الوقائي والعلاجي أكثر من ٥٠ في المائة من تكاليف المشاريع، وبأن يزيد البنك الدولي من تعاونه في مجال تدريب الخبراء على إعداد البرامج الاجتماعية وتنفيذها.

وفي الواقع، فقد غيرت كولومبيا معدلاتها للتمويل المشترك، عند التعامل مع مجموعات السكان الفقيرة للغاية، حيث أصبحت تطلب فقط ٥ في المائة من الاستثمار، على أن تأتي نسبة الـ ٩٥ في المائة المتبقية من القروض التي توفرها مؤسسات الدولة المنشأة لهذا الغرض.

ومن الضروري زيادة مستوى الرقابة الداخلية على الإدارة المالية للمشاريع. وذلك أمر لا بد منه حتى لا تقتصر تقارير الإنجاز على المعلومات الكمية للاستثمار المالي وحسب، وإنما لتحتوي أيضا على معلومات حقيقية فيما يتصل بالمشاريع التي نُفذت فعلا وعن مستواها وعن السكان الذين استفادوا منها.

وقد انخفض حجم الموارد المخصصة للتعاون التقني الدولي. إذ أن الانتقال إلى التنمية المعتمدة على السوق رافقته مساع لنقل عبء التعاون لأغراض التنمية الدولية إلى القطاع الخاص. وكما فعلت بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمة كارتاخينا، تؤكد كولومبيا مجددا دور الدولة في التنمية وفي التعاون الدولي من أجل التنمية.

وكما أقرت حركة عدم الإنحياز أيضا في كارتاخينا، فإن فترة ما بعد الحرب الباردة توفر فرصا للحوار وتفرض تحديات بشأن التعاون الاقتصادي الدولي. ولأجل التصدي لقضية التنمية، مع التركيز على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر على حد سواء، يتعين تحقيق تنسيق أكبر فيما بين البلدان النامية بغية تعزيز قدرتها على العمل واتخاذ نهج متكامل للتصدي للمشاكل الجديدة. ولا يمكننا قبول محاولات الزج بقضايا مثل حماية البيئة، والملكية الفكرية، وحماية حقوق الإنسان والاستثمارات، كذريعة لتقييد وصول البلدان النامية إلى الأسواق أو حصولها على المساعدة والتكنوجيا.

إن صراع البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وإرساء الظروف المواتية للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة له شرط أساسي لن ينجح بدونه، ألا وهو تهيئة بيئة اقتصادية أكثر مؤاتاة وديناميكية.

وتتفق كولومبيا تماما مع جانبين ذوي أهمية خاصة في قرارات الجمعية العامة. وهما ضرورة وجود نهج متكامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة في إطار متابعة منسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وأيضا ضرورة تكليف منظمة العمل الدولية باتخاذ إجراءات في مجال العمالة الذي يمثل عنصرا أساسيا في التصدي لقضية التنمية الاجتماعية.

السيد الهيتي (العراق): يسرنا أن نرحب أولا بتقرير الأمين العام الذي أمامنا حول تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

لقد أبدت جميع دول العالم، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، اهتماما متزايدا ومتجددا بموضوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في الدول النامية والأقل نموا. ولا شك أن هذا التوجه صحيح ومناسب ويتطلب مزيدا من الدعم والتأييد والمساهمة المادية والمعنوية الفعالة من جميع الأطراف، لما للتنمية من صلة مباشرة بصيانة الاستقرار والأمن الدوليين. إذ أن قضية التنمية لم تعد تهم دول العالم الثالث فحسب، بل جميع دول العالم، لأن ثمار الاستقرار والأمن الدوليين، اللذين يتعمقان بتطور التنمية، تنعكس إيجابيا، وبالضرورة، على جميع دول العالم بدون استثناء، مما يوفر بيئة دولية سليمة وآمنة تعكس آثارها الإيجابية مرة أخرى على التنمية. وهكذا تتبدل الحلقة المفرغة للفقر والمجاعة والتخلف بحلقة متنامية ومتناغمة تقود إلى مزيد من التطور والتقدم والازدهار لمصلحة الإنسانية برمتها.

ولعل من المفيد التأكيد هنا على حقيقة مهمة ومعروفة للجميع، وهي أن التنمية لا يمكن لها أن تنجح إلا من خلال الحضور الناجح والفعال لأدواتها المادية والبشرية. ففيما يتعلق بالأدوات المادية نلاحظ أن العلاقات الاقتصادية الدولية هي اليوم أمام منعطف وتحول كبيرين بسبب النمو الاقتصادي غير المتوازن الذي تكرس خلال العقود الماضية بين ما يُسمى بدول الشمال ودول الجنوب، والذي كانت أهم سماته في الجنوب الديون والتخلف وازدياد الفقر بين شرائح واسعة من المجتمعات، إضافة إلى انحسار واضح في التطور والتقدم التكنولوجي مما أدى إلى ظهور مشاكل خطيرة تعيق بشكل جدي عملية التنمية في تلك البلدان. يقابل ذلك في البلدان المتطورة تكدس للثروات واستغلال للمصادر والمواد الخام في الدول النامية، واحتكار للتقنية المتطورة، وهذه عوامل أدت مجتمعة أو منفردة إلى مزيد من التدهور في التنمية الاجتماعية في العديد من بلدان العالم.

أما فيما يتعلق بالتنمية البشرية، فإن الأمر لا يقل خطورة عما هو عليه الحال بالنسبة للأدوات المادية، إذ أن تفشي الأمية والعوز والمجاعة والأمراض والتمييز بين الأفراد في العديد من بلدان العالم قد فعل فعله السلبي والخطير في إعاقة التنمية.

وفيما يتعلق بتنفيذ العراق لنتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن، يؤسفني أن أنقل إليكم أن بلدي لم يتمكن من تنفيذ أي من مقررات كوبنهاغن بسبب استمرار فرض العقوبات الاقتصادية عليه. ولهذا بات من الضروري إعادة النظر في الكثير من الممارسات الضارة الثنائية أو المتعددة الأطراف، التي أثبتت الأحداث بما لا يدع مجالا للشك أنها معيقة للتنمية إن لم تكن تساعد على إيقافها تماما.

وبالتحديد، فإننا نشير، وبكل أسف، إلى الدور السلبي الذي تقوم به بعض مؤسسات الأمم المتحدة في عرقلة وإيقاف التنمية في بعض البلدان النامية من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على الشعوب، وما لهذه العقوبات من آثار شاملة على الأفراد وعلى التنمية في البلدان المستهدفة. ونحن هنا، لا نأتي بشيء من عندنا، بل إن الأمين العام للأمم المتحدة نفسه قد تحدث بإسهاب عن هذا الموقف في تقريره "ملحق لخطة السلام" حيث قال:

"إن الجزاءات يمكن أن تتعارض مع الأهداف الإنمائية للمنظمة وأن تلحق أضرارا طويلة الأجل بالقدرة الإنتاجية للبلد المستهدف. كما أن من الممكن أن يكون لها تأثير شديد على بلدان أخرى تكون من جيران البلد المستهدف أو شريكة اقتصادية رئيسية له". (A/50/60، الفقرة ٧٠)

كذلك نود أن نتطرق إلى التقرير الأخير للفريق الفرعي المعني بالجزاءات التابع للجمعية العامة الذي أشار بشكل واضح إلى أهمية توخي الدقة والحذر عند فرض العقوبات الاقتصادية على الدول، حيث دعا إلى ألا يتم اللجوء إلى هذه الوسيلة إلا بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية لحل النزاعات. وهذا ما لم يحصل في حالة العراق. كما دعا التقرير إلى ضرورة تحديد شروط فرض ورفع العقوبات، وتحديد مداها الزمني، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع الضرر عن السكان المدنيين وعملية التنمية في البلد المستهدف. وهو ما لم يحدث أيضا في حالة العراق. لأن الحصار المفروض على بلدنا يعتبر ببساطة شيكا على بياض ولفترة مفتوحة. وتوصلت أيضا السيدة غارسيا ماشيل، المستشارة الخاصة للأمين العام، إلى نفس النتائج في تقريرها حول أثر النزاعات المسلحة على الأطفال والنساء (A/51/306) الذي قدمته إلى الجمعية العامة في العام الماضي.

إن الاستخدام غير المقيد للعقوبات الاقتصادية خلال السنين الأخيرة كشف للجميع أن هناك نقصا خطيرا في الميثاق يتعلق بأسلوب فرض العقوبات ومداها وأثرها على التنمية، وعلى حقوق الإنسان في البلد المستهدف، وخاصة حقه في الغذاء والدواء والتعليم والعمل، وكذلك آليات تخفيفها أو رفعها. وهذا النقص سمح للبعض في مجلس الأمن بتحويل العقوبات من أداة يُلجأ إليها استثناء لتسوية النزاعات الدولية إلى أداة لتجويع الشعوب والانتقام منها ووقف خططها التنموية وإجبارها على التقهقر إلى الخلف.

إن مراجعة سريعة للطبيعة الشاملة للعقوبات المفروضة على العراق توضح المدى الذي استخدمت فيه لحرمان شعب العراق من أبسط حقوقه الإنسانية، وليس فقط حق التنمية. إن لجنة العقوبات ترفض مثلا توريد الإطارات للسيارات، وأقلام الرصاص للأطفال، وحتى سيارات الإسعاف أو المواد الاحتياطية لتنقية مياه الشرب لأن أحد أعضاء اللجنة يدعي أن هذه المستلزمات تدعم البنية الأساسية للاقتصاد العراقي، أو أن العراق يمكن أن يسيئ استخدامها، وكأن لسان حاله يقول إن بلاده لا تريد أن ترى بنية تحتية متينة للاقتصاد العراقي، وأن حكومته تريد تدمير هذه البنية الأساسية للاقتصاد العراقي.

باختصار شديد نريد أن نقول إن العقوبات قد أصبحت بالطريقة التي تفرض بها عبئا على مصداقية الأمم المتحدة، وعبئا على أخلاقيتها وروح ميثاقها ونصوصه، إضافة إلى أنها أداة لا إنسانية وغير مجدية في الوقت نفسه، لأن مستخدميها من الدول المتنفذة في مجلس الأمن يسخرونها تحت مظلة الأمم المتحدة لأغراضهم السياسية الخاصة التي لا علاقة لها بأهداف الأمم المتحدة في إشاعة السلم والاستقرار والأمن الدولي والتعاون البناء بين الدول.

إن نظرة سريعة على التقارير التي أصدرتها الأمم المتحدة والتقارير التي أصدرتها المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية تبين الآثار التدميرية للحصار على التنمية بشكل عام والأفراد بشكل خاص بما لا يدع مجالا للشك أن العقوبات تفوق في آثارها الفادحة أية فوائد إيجابية مرجوة من تطبيقها. فمثلا إن الأرقام والإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن عدد الذين توفوا في العراق لأسباب مباشرة تتعلق بالحصار الاقتصادي قد بلغ خمسة أضعاف الخسائر التي نجمت عن القنبلة النووية التي ألقيت على هيروشيما، الأمر الذي يجعل الحصار سلاحا ذا طبيعة تدميرية شاملة ناهيك عن الخسائر الأخرى المتمثلة بتوقف التنمية وتدهور التعليم وانتشار الفقر والمجاعة والأمية.

إن هذا التدمير المتعمد هو صورة من صور الإبادة الجماعية لشعب العراق التي حرمتها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمثلا تشير آخر الإحصاءات إلى أن عدد الوفيات للفئات العمرية دون الخمس سنوات قد وصل في شهر حزيران/يونيه الماضي إلى أكثر من ٤٣٤ ٤ حالة وفاة مقارنة بـ ٥٩٣ حالة وفاة لنفس الفئة العمرية لعام ١٩٨٩ بأكمله، أي لفترة ما قبل الحصار. أما الوفيات بالنسبة للفئات العمرية لأكثر من خمس سنوات، فقد وصلت في شهر حزيران/يونيه الماضي أيضا إلى أكثر من ٤٦٠ ٦ حالة، مقارنة بـ ٦٨٥ ١ حالة فقط لعام ١٩٨٩ بكامله.

ختاما، لابد لنا من التساؤل عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتحدث عنها أجهزة الأمم المتحدة في بلد أصبح ضحية لقرارات تجاوزتها الأحداث، ولم يعد لها صلة بالواقع أو ليس لها أي مسوغ أخلاقي أو قانوني.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني ويسرني أن أعلق، بالنيابة عن شيلي، على البند ٤٦ من جدول الأعمال، "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". وأود في البداية أن أقول إننا نؤيد البيانين الهامين بشأن هذا البند اللذين أدلت بهما تنزانيا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، وباراغواي، بالنيابة عن مجموعة ريو.

وأود في هذه المرحلة أن أجري حصرا لما تحقق منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وأن اتطلع إلى المستقبل، إن كوبنهاغن + ٥، إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في عام ٢٠٠٠ لتقييم التعهدات التي قطعت في الإعلان وبرنامج العمل، ومواصلة تعزيزها.

لماذا يتعين علينا في هذه المرحلة أن نتطلع إلى المستقبل القريب؟ أولا، لأننا لا نستطيع أن نضمن أن يتم تنفيذ مؤتمر القمة وفقا لما جرى الاتفاق عليه في كوبنهاغن إلا إذا كانت أهدافنا الأساسية ذات الأجل البعيد واضحة في أذهاننا. وثانيا، لأنه على الرغم من أن اجتماع ريو + ٥ كان حدثا بارزا من حيث المشاركة فيه على مستوى رفيع والتأكيد على أن الأمم المتحدة هي المحفل الدولي لمعالجة مسألة البيئة، فإنه لم يكن ناجحا بالقدر الذي كان يأمله العديدون منا. وكان السبب في ذلك أن ما فعلناه تمثل أساسا في تكرار التجربة التي حدثت في ريو قبل خمس سنوات - أي إعادة فتح باب التفاوض على نص وثيقة سبق أن تم الاتفاق عليها بالفعل، أو مجرد تكرار نفس اللغة التي استعملت في الماضي.

يجب ألا يكون هذا شأن كوبنهاغن + ٥. فلا يصح أن نقصر عملنا في تلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي ستتزامن مع بداية القرن الحادي والعشري، على التفاوض مرة أخرى بشأن التزامات تم التعهد بها فعلا. بل الاحرى بنا أن نغتنم تلك الفرصة للاحتفال بطريقة مبتكرة تماما بالذكرى السنوية الخامسة لانعقاد مؤتمر القمة.

وأعتقد أنه من الممكن التخطيط لدورة استثنائية تكون متميزة لا روتينية، دورة تركز على اعتماد عدد كبير من المبادرات الرئيسية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، مبادرات موجهة للعمل، ومبادرات للتنفيذ، تركز على التفاوض لا على نصوص بل على عمل محدد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. اسمحوا لي أن أشاطركم بعض أفكاري حول الكيفية التي يمكن بها للدورة أن تصبح دورة مبادرات محددة.

في المقام الأول، أتصور أنه ينبغي لمثل هذه الدورة أن تكون ملتقى لجميع الجهات الفاعلة الحقيقية من حكومات وبرلمانيين وأحزاب سياسية ونقابات وأصحاب مشاريع ومصارف ومؤسسات مالية ومنظمات من المجتمع المدني وقادة دينيين وروحانيين وعمد وسلطات محلية ووسائط الإعلام. وينبغي أن نستفيد من إبداعيتهم وحسهم بالمسؤولية المشتركة. وإذا ما أردنا حقا تنفيذ وثائق كوبنهاغن، ينبغي أن يقوم كل منهم بدور رئيسي - ليس فقط الحكومات، التي يظل عليها أن تضع الإطار، بل أيضا فرادى الجهات الفاعلة بالوسائل والأدوات المتاحة لهما، على مستوى أنشطتهما، من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة.

ويجمل بنا أن نتذكر أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كان اجتماعا حكوميا دوليا واكبته أنشطة موازية عديدة، وكان هذا هو الطريق التقليدي المتبع في تنظيم أمثال هذا المؤتمر. بيد أنني أود أن أشهد دورة للجمعية تضم جميع هذه الجهات الفاعلة الأخرى حتى يمكن لكل منها أن يروج أيضا لمبادرات ويتخذ مبادرات، في نطاق أنشطته الخاصة. بعبارة أخرى، ينبغي للأمم المتحدة أن توفر حيزا يمكن فيه للمجتمع ككل أن يسهم بمشاريعه الخاصة في عملية تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ينبغي أن نكون طموحين كما كنا في مؤتمر القمة العالمي نفسه، وبهذا يمكننا تحقيق أهداف كنا نرى أن من الصعب تحقيقها.

في تلك الدورة أود أن أرى أكبر تجمع عالمي للجهات الفاعلة الاجتماعية، والكل يعمل معا في خدمة القضية الرئيسية ألا وهي البشر. إن الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكن أن تقوم بذلك. لقد كان مؤتمر قمة كوبنهاغن أكبر تجمع لرؤساء الدول في التاريخ؛ فلماذا لا نفعل نفس الشيء بالنسبة للجهات الفاعلة الاجتماعية؟

اسمحوا لي أن أتكلم حول بعض المبادرات التي يمكن أن تروج لها الدورة الاستثنائية لسنة ٢٠٠٠. أولا، يمكننا أن نصوغ اتفاقية ملزمة قانونا من أجل استئصال الفقر. لقد

ناقشنا هذا خلال العملية التحضيرية لمؤتمر القمة، لكن الكثيرين شعروا أن هذا من السابق لأوانه، وأن ما نحتاجه أولا هو التعهد السياسي باستئصال الفقر. وقد تحقق هذا بإعلان كوبنهاغن. إن هذا التعهد العالمي النطاق يوفر فعلا منطلقا لنا؛ ويتوجب علينا الآن أن نمضي قدما فنكسبه صفة الإلزام القانوني في غضون إطار زمني معقول.

وثانيا، يمكننا أن نقوم بمبادرة من أجل التنمية المتكاملة لمجتمعات القواعد الشعبية. وهل يستحيل علينا حقا أن نركز على الـ ٢٠ في المائة من مجتمعات العالم الأكثر احتياجا فنقوم بعمل هادف على أساس الاحتياجات التي يحددها أبناؤها بأنفسهم فنقوم بهذا بإزالة الفقر المدقع ونخلق فرص عمل محلية ونحفز الائتمان للمشاريع الصغيرة جدا ونقضي على العنف وننشئ مراكز صحية ونلبي الاحتياجات الأساسية الأخرى على صعيد المجتمع المحلي؟ باختصار، ينبغي أن نواجه المشاكل الأساسية المتنوعة التي تؤثر على الناس الذين يعيشون على الهامش. وهذه قضايا يلزم أن تعالج على الصعيد المحلي وصعيد البلديات وعلى الصعيد الوطني. وهنا فإن التزام السلطات المحلية أمر جوهري.

ثالثا، ثمة قضية حاسمة تم التركيز عليها في ريو + ٥ وهي مستوى الإعانات المصاحبة للتنمية غير المستدامة والتي هي إعانات غير محققة للكفاءة. يتعين علينا أن ندرس النظم المالية الحالية الحافلة بالتناقضات والحالات الشاذة، وأن نوفر الحوافز للتنمية المستدامة. ويجب أن نفهم الأثر الحقيقي للنظام المالي الحالي؛ وإلا فلن يكون بمقدورنا أن نستخدمه لتوفير الحوافز للتنمية الشاملة. إننا نحتاج إلى نظم مالية ميسرة لتوليد فرص العمل وحماية البيئة.

رابعا، ينبغي أن نستنبط وسائل جديدة لاستخدام رأس المال الخاص لتلبية الاحتياجات الاجتماعية - ليس على سبيل الصدقة ولكن بدافع النجاح التجاري. ومن المهم أن نتذكر أن قطاع الأعمال قد شارك مشاركة نشطة في عملية مؤتمر القمة العالمي. ينبغي أن نعترف بأن فكرة قيام رأس المال الخاص بتقديم السلع والخدمات لتلبية احتياجات اجتماعية هي فكرة غريبة على من تعودوا على فكرة الإنفاق العام على هذه الأغراض. والقطاع الخاص نفسه ظل يرى تقليديا أن الاستثمارات في هذا الميدان تقع ضمن دائرة اختصاص القطاع العام. ولكني أعتقد أن أمامنا فرصة كبيرة - ولا أقصد هنا تقديم الحوافز للمشاريع الخاصة حتى تخصص جزءا صغيرا من أرباحها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية. إذ من الملائم أن يتم هذا على أساس تطوعي. بل أنا أفكر في تشجيع استثمارات تجارية تحقق أرباحا لكنها في الوقت ذاته تقدم سلعا وخدمات يمكن أن تساعد في معالجة المشاكل الاجتماعية. إنه موضوع جدير بأن نجري بشأنه مزيدا من البحث والنقاش، وينبغي لجميع الأطراف أن تبدي استعدادا لدراسته بطريقة إبداعية. ولشيلي تجارب ناجحة في مجال العمل الاجتماعي الوقائي.

خامسا، هناك حاجة واضحة إلى إنشاء نوع ما من التعاون على الصعيد العالمي من أجل توليد فرص عمل أكثر وأفضل. فتوليد فرص العمل ينبغي أن يكون في صميم السياسة الاقتصادية. إن الموارد المالية موجودة لكننا نحتاج إلى الإرادة والتصميم. ففرص العمل يجب أن تكون في مركز القلب في الاقتصاد إذا أردنا أن يكون الناس في مركز القلب في التنمية. وينبغي أن نوائم بين سياساتنا الاقتصادية الكلية وسياساتنا الاجتماعية الجزئية. ينبغي أن نعي أن البلدان لا يمكن أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في الوقت الذي يتزعزع فيه الاستقرار في حياة أبناء شعوبها.

ولحسن الحظ لقد تقدمنا وتركنا وراءنا أنواع سياسات التكيف الهيكلي التي كانت متبعة في الثمانينات، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى الانتقادات الغزيرة التي وجهتها أوساط عديدة بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وفي مؤتمر القمة العالمي ذاته. بيد أننا ما زلنا نحتاج إلى توافق آراء عالمي على أن إيجاد فرص عمل أكثر وأفضل هو وحده الذي سيمكننا من تحقيق أهداف مؤتمر القمة. ففرص العمل لها دور حاسم في تقليل الفقر وتشجيع الاندماج الاجتماعي: وهما قضيتان رئيسيتان من قضايا مؤتمر القمة.

سادسا، من الحيوي وقف التدهور في التعاون الدولي. نحن نعلم بالطبع أن البلدان الغنية تواجه مشاكل داخلية، سواء من حيث اقتصاداتها أو من حيث الرأي العام فيها، وأن مساعداتها ربما لا تكون سخية أو غير مشروطة بالقدر الذي كان في الماضي. ومن الصحيح أيضا أنه حدثت أخطاء، وأن المساعدة لم تستخدم دائما الاستخدام

السليم. لكنني أرى أن هذا ليس جوهر القضية. إن الجوهر الحقيقي للقضية هو أننا، نظرا لهيكل العلاقات الاقتصادية المعاصرة، لا يمكننا أن نأمل في أن تحقق البلدان تنميتها اعتمادا على الاستثمار الخاص وحده.

وبالطبع، قد يكون هذا هو السبيل الذي ينبغي اتباعه في حالات كثيرة، ولكن ليس بالتأكيد في كل حالة. وإن خفض التعاون الدولي في الوقت الذي تزداد فيه الحمائية، أمر يستحيل معه قطعا توقع كفالة الاستقرار العالمي. ولهذا فإننا بحاجة ملحة إلى إقناع الرأي العام والبرلمانات ووسائط الإعلام في بلدان الشمال بحقيقة أن التعاون الدولي عنصر استراتيجي لتحقيق الاستقرار العالمي، وليس قضية استعداد أو عدم استعداد لإتاحة الاعتمادات، أو قضية وجود مدعاة لذلك على الصعيد الوطني. فلا بد من رصد هذه المبالغ لأنها تلبي احتياجات محددة لا يمكن تلبيتها بطريقة أخرى.

وكما جاء في إعلان كوبنهاغن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، توجد مشاكل اجتماعية حقيقية في كل بلد من البلدان، ولكن بلدان الشمال لن تجد الاستقرار الذي تسعى إليه باللجوء إلى سياسات العزلة. على أن التعاون هو مسألة سياسية في المحل الأول. والمسألة ليست مجرد اعتماد قرارات وإنما أيضا تجميع هذه العناصر الفاعلة المستعدة لاتخاذ خطوات عملية لتحقيقه.

سابعا، نحن بحاجة ماسة إلى وضع مبادرات للتضامن فيما بين بلدان العالم الثالث. وكانت عملية مؤتمر القمة حاسمة للغاية في هذا الصدد. وأشدد بصورة خاصة على الاعتراف بالوضع الخاص لأفريقيا وحاجتنا إلى قطع التزام محدد على أنفسنا تجاه أفريقيا وتجاه البلدان الأقل تقدما. ولم يكن الاتفاق على ذلك أمرا سهلا، لأن البلدان النامية في المناطق الجغرافية الأخرى كانت تخشى عواقب التفريق فيما بين بلدان العالم الثالث أو تقسيمها بهذه الطريقة. ويبدو لي، على النقيض من ذلك، أنه ينبغي لنا، فيما بيننا، أن نطبق على العالم الثالث نفس المبادئ والقيم التي نتوقع من العالم المتقدم النمو تطبيقها عليه. وإذا لم نكن على استعداد للاعتراف بالصعوبات الخاصة لبعض بلداننا النامية ومساندتها وفقا لذلك، فلا يصح لنا بالتالي أن نتوقع اتخاذ البلدان المتقدمة النمو موقفا مماثلا تجاه العالم النامي عموما. واقترح أن تبدأ الدول الـ ٣٠ الأكثر تقدما في العالم الثالث، أيا كان تعريفنا لها، في وضع مبادرات للتضامن مع بلدان نامية أخرى لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية. فما من شيء يمكن أن يعزز رؤيا التغيير على المستوى الدولي، ويعطي رمزا للطريقة الجديدة التي يمكن بها معالجة القضايا، افضل من قيام العالم الثالث بضرب المثل للآخرين.

وأخيرا، وعلى أساس الخبرة المكتسبة من مؤتمر القمة والمؤتمرات العالمية الأخرى، يمكننا أن نُقيم الأثر الذي تركته منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. وقد يصدق ذلك بشكل خاص على كوبنهاغن. ومع ذلك، تتمثل مشكلة منظمات المجتمع المدني ككل في أنه منظم في قطاعات: فالمنظمات النسائية معنية بصورة رئيسية بقضايا المرأة، ومنظمات البيئة معنية بالبيئة، ومنظمات حقوق الإنسان معينة بحقوق الإنسان، وما إلى ذلك. وتوجد بعض الروابط القطاعية بين المنظمات ولكن على الرغم من كل جهودها، نجد أن معلوماتها كثيرا ما تكون جزئية وهي نادرا ما تعمل معا.

ومن الناحية الأخرى، هناك عناصر فاعلة اجتماعية أخرى تضطلع بما يمكن أن يطلق عليه الدور الهيكلي في اقتصاد اليوم، ولكن معظم هذه العناصر يفتقر إلى التنظيم. ويمكننا التكلم عن وضع المشاريع الخاصة في خدمة التنمية الاجتماعية، والميزة الكبرى من ذلك أن الفائدة ستعود على الجانبين. على أن المشروع التجاري إنما يحقق أرباحا لوجود مستهلكين لمنتجاته. فالاستثمار هو المفتاح، والتراكم هو المفتاح. وتوفر القدرة لدى الاستثمار الخاص على توليد الثروة هو أمر ضروري، إذ لا يمكن توزيع الثروة قبل توليدها. ولكن هذه العملية تعتمد بدورها على وجود أفراد يستهلكون ما يوفره السوق.

ومن ثم يبدو أن تنظيمنا جميعا كمستهلكين - مثل عمال النقابات الذين نظموا أنفسهم في الماضي للدفاع عن مصالحهم - إنما هو عنصر جوهري. ولكنني أركز هنا في المحل الأول على حقيقة أن جميع قطاعات المجتمع المدني لا تزال تعمل دون تنسيق فيما بينها، وسيكون هدفا عظيما أن نقيم محفلا من النوع الذي نفكر فيه في الجمعية العامة، لاستهلال إطار عالمي كبير للمجتمع المدني ولربط جميع هذه القطاعات المختلفة ولوضع جدول أعمال رفيع المستوى للقضايا المشتركة التي ينبغي أن نتصرف بشأنها معا. إن مسائل مؤتمر القمة

الاجتماعية - القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي - تُشكل بوضوح جزءا من جدول الأعمال المشترك هذا.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالمبادرات الخاصة التي يمكن تنفيذها باستخدام مؤتمر القمة كمنطلق، فإن المراكز الأكاديمية التي يُساندها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية يمكن أن تركز بحوثها على العقبات الرئيسية التي تعيق تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

وفي الختام، قد يقول من ينتقدوننا باستمرار إن هذه الأفكار حسنة وطيبة، ولكنها لن تغير شيئا من حيث الجوهر، وإن الأمور ستبقى على حالها لأن المجتمع الدولي ليس على استعداد للعمل بصورة إبداعية من أجل المستقبل. هذا ما سيقولونه. ولكنني أود أن أذكر بأنه قيل نفس الشيء قبل خمس سنوات عندما بدأ العمل على تنظيم مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وكانت الحجة أن التنمية الاجتماعية ليست قضية عالمية، وإنه سيكون من الصعب إقناع البلدان المتقدمة النمو بالالتزام بهذه العملية، وإنه سيكون مجرد مؤتمر آخر ينتهي بنداءات تقليدية من الجنوب تدعو إلى توزيع موارد من الشمال. كانت تردد على أسماعنا الأسباب التي ستمنع أولا انعقاد مؤتمر القمة الاجتماعية، وستؤدي، ثانيا، إلى فشله إن عُقد. والحقيقة هي أن الإطار السياسي توفر فعلا لمؤتمر القمة الاجتماعية وأن نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الجاري الإعداد لها ستعتمد بدورها على التزام الجميع وعلى التحديد الواضح للإطار السياسي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إنني كلما واجهت سخرية الساخرين أتذكر أوسكار وايلد، الذي قال إن الساخرين يعرفون ثمن كل شيء ولكنهم لا يعرفون قيمة أي شيء. وقد يشعر البعض أنني في بعض الأحيان أميل إلى الشطط وأنني اتجاوز الحد في إصراري. وأنا على استعداد لقبول ذلك، ولكن الحقيقة الباقية هي أنني أؤمن إيمانا عميقا بأن مواقفنا الشخصية، ومواقفنا كدول، هامة للغاية. بوسعنا دائما إبراز الصعوبات والمشاكل، ولكن يمكننا دائما أيضا أن نُركز على عزيمتنا على مواجهة هذه الصعوبات، وأن نسعى إلى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من قدرتنا المشتركة على مواجهتها.

لقد قيل إن العبودية لن تزول على الإطلاق، وإن النقابات لن تتشكل، وإن النساء لن تصوت، وإن فكرة حقوق الإنسان والعملية الديمقراطية لن تترسخ في العالم، وإن تصفية الاستعمار مستحيلة، وإن حائط برلين سيبقى إلى الأبد، وإن الفصل العنصري لن يزول. ولكن كل ذلك حدث وتحقق لأن الناس لم يقنطوا في وجه الصعوبات؛ بل قرروا العمل معا للحفاظ على نقاء سريرتهم وإيمانهم وقيمهم التي تجعل تلك الأشياء تحدث.

هذه هي النقطة التي وصلنا إليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأدت العملية إلى بداية ناجحة، ولكن لا تزال أمامنا معارك نخوضها. وجدير بنا أن نشارك في هذه المعارك وأن نخطط لها جيدا. ليست هناك رؤيا بدون تنظيم. وإذا اقترنت الرؤيا بالتنظيم وبالقدرة على التوصل إلى توافق الآراء، بفضل الاستعداد للاستماع إلى الآخرين والتعلم منهم، عندها يمكننا أن نُحرز التقدم. إن الفروق الأساسية، واحترام التنوع الثقافي ومختلف التقاليد الروحية أمر رئيسي في المسائل الاجتماعية. وبالتالي علينا أن نحقق التقدم في هذا المجال من خلال الاستعداد للاستماع إلى الآخرين والالتزام بالاستماع إليهم.

وإذا أردنا أن تكون لنا القدرة على تغيير العالم، فعلينا أن نبحث عنها في أعماق أنفسنا - في قناعاتنا ورغباتنا وقدرتنا على الاستماع إلى الآخرين والعمل معهم للتوصل إلى توافق في الآراء. وعلينا ألا نصدق أبدا بأن ما يبدو مستحيلا اليوم لا يمكن تحقيقه غدا. فكل ما كان مستحيلا في الماضي تحقق في النهاية بفضل مثابرة الإرادة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٣٢ المعقودة في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، أعطي الكلمة الآن لمراقب الكرسي الرسولي.

كبير الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نقف الآن في منتصف الطريق بين مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

لقد اجتمعت الأسرة الدولية في قمة كوبنهاغن على مستوى رؤساء الدول والحكومات لتدخل في التزامات رسمية تتعلق برؤية جديدة للتنمية، يكون الإنسان محورها. وكانت تلك لحظة أمل وتوقع للكثيرين، بمن فيهم طائفة واسعة من ممثلي المجتمع المدني الذين عملوا على نحو بنّاء مع الحكومات في النظر إلى التحديات المتمثلة في الفقر وتوليد فرص العمالة المنتجة وتحقيق الاندماج الاجتماعي الواسع.

ويجب علينا ألا نخيب ذلك الأمل والتوقع. فنحن إذا ما جئنا إلى عملية الاستعراض بنتائج إيجابية، سنُعطي دفعة حقيقية داعمة لثقة شعوبنا في منظومة الأمم المتحدة. وإذا ما جئنا إلى عملية الاستعراض بدون إحراز تقدم يُذكر، أو جئنا وقد سجلنا تراجعا في توافق الآراء بشأن التزاماتنا، فسنعطي سلاحا جديدا للذين يريدون بذر الشك في قدرة الأمم المتحدة على معالجة القضايا الحقيقية التي تهم الناس.

ويود وفدي اليوم أن يتناول ثلاثة موضوعات محددة يجب أن تدرس في الفترة الوجيزة المتبقية قبل موعد الدورة الاستثنائية. الموضوع الأول هو الفقر. وينظر الكثيرون إلى قمة كوبنهاغن باعتبارها "قمة الفقر"، إذ تم في كوبنهاغن الاعتراف بوضوح بأن بالإمكان الإسراع بالتخفيف من حدة الآفة المذلة المتمثلة في الفقر المدقع ثم القضاء في النهاية عليها تماما خلال فترة زمنية محددة. فوسائل القضاء على الفقر المدقع موجودة. وقد اتفقت البلدان على أن تضع استراتيجيات واضحة قبل نهاية عام ١٩٩٦. وكيف يتسنى لنا الاحتفال بسنة ٢٠٠٠، وكيف نعبُر بشرف إلى الألفية الجديدة، إذا نحن عجزنا عن المجيء إلى دورة الاستعراض بما يفيد أننا أحرزنا فعلا تقدما وطيدا في مكافحة الفقر المدقع؛

وألاحظ بهذه المناسبة أننا نحتفل اليوم باليوم الدولي للقضاء على الفقر. وأود أن أقتبس من النداء الذي وجهه البابا يوحنا الثاني بهذه المناسبة:

"إني أجدد ندائي بأن يلتزم كل إنسان، على حسب المسؤوليات التي يتولاها، بالقضاء على أسباب الفقر. وأرجو ألا يبقى أحد غير مبال بأمر الذين جرحتهم الحياة. وإن الكنيسة تقف باحترام وعاطفة عميقين إلى جانب جميع الذين يسلبهم الفقر كرامتهم، ويحرمهم من الحياة العائلية، ومن فرص الحصول على التعليم والعمل. فهؤلاء إخواننا وأخواتنا الذين يحبهم المسيح ويؤثرهم. وهم ينتظرون منا التضامن الملموس".

وهناك موضوع ثان، أكثر تعقيدا، يود وفدي تناوله، وهو أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الوقت الراهن. وقد أعاد المجتمع الدولي مرارا خلال السنوات الماضية تأكيده لعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة ولطبيعتها العالمية. وهو مبدأ يجب أن يُعاد تأكيده أيضا في الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن هناك اليوم أيضا نزعات مثيرة للقلق تتجه إلى التقليل من أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، معتبرة إياها "تطلعات"، ومجردة إياها من طابعها المحدد بوصفها "حقوقا".

ومن الواضح أن نيل هذه الحقوق كاملة لن يتحقق إلا بالتدريج. ولكن يجب ألا نسمح لمفهوم "التدريجية" بأن يعني "التأجيل غير المحدود". ونظرا لما تتميز به المجتمعات والاقتصادات الحديثة من التعقيد، لن تكون الحكومات هي الجهات الفاعلة الوحيدة في سبيل نيل هذه الحقوق. فنيلها سيستلزم، ضمن جوانب أخرى، إعمال سياسات تمكن السوق والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى السلطات العامة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، من العمل معا بصورة بناءة. ومدى تعقد كيفية إعمال هذه الحقوق في المجتمع أمر لا يصح أن ينتقص من دلالتها باعتبارها حقوقا لكل فرد من الأفراد. وعندما نتكلم عن حقوق التغذية، أو التعليم، أو الصحة، أو العمل، أو التنمية، فإنما نتكلم في الواقع عن رصيد معنوي محدد لكل فرد، عن الأبعاد الأساسية لوجوده باعتباره كائنا إنسانيا.

والحرمان من هذه الحقوق، ومعاناة الآثار المهينة لهذا الحرمان، يمكن أن يؤديا إلى حالة تُنتقص فيها بشدة، من الوجهة الفعلية، إمكانية ممارسة الفرد للحقوق الأساسية الأخرى. فحيث يحرم الناس من إمكانية التمتع الكامل بممارسة حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، نجدهم يدخلون في أحيان كثيرة جدا ضمن استبعاد أوسع من حيز المشاركة الكاملة في المجتمع.

والجانب الثالث الذي يود وفدي أن يتناوله هو توفر الإمكانيات المالية للمساعدة الإنمائية، وعلى وجه الخصوص أزمة المساعدة الإنمائية الرسمية. فالنمو الملحوظ لتدفقات الاستثمار المباشر على البلدان الأكثر فقرا كان خلال السنوات الأخيرة واحدا من أكثر العوامل

دلالة في السياسة الإنمائية. وسيرتبط مستقبل التنمية إلى حد كبير جدا بقدرة البلدان الفقيرة على اجتذاب هذا الاستثمار، وعلى أن تستوثق من تحقيقه للتنمية الاجتماعية لشعوبها.

بيد أن هناك خللا كبيرا في توزيع تلك التدفقات، التي تذهب بصفة رئيسية إلى حفنة من البلدان التي تعتبر جذابة. وإذا أريد للبلدان الأكثر فقرا أن تجتذب الاستثمار، فإنها ستظل بحاجة إلى الحصول على مساعدة إنمائية رسمية كبيرة لتدارك مواطن ضعفها النسبي الحالي. وإنها تحتاج إلى مساعدة حسنة التصويب لتحسين بنياتها التحتية الأساسية - لا البنيات التحتية المادية وحدها، بل أيضا البنيات البشرية، عن طريق تحسين التعليم والرعاية الصحية، والبنيات الاجتماعية عن طريق الاستثمار في بناء صروح القانون والحكم الصالح.

لماذا أصبحت الاعتمادات المالية المتاحة حاليا للمساعدة الإنمائية الرسمية في أدنى مستوى لها في أي وقت من الأوقات؟ صحيح أن هذه الاعتمادات استخدمت في الماضي بصورة سيئة ولم تسفر عن نتائج. غير أن سهولة الإنفاق، ووجود الفساد وسوء الإدارة كانا من السمات المشاهدة في سياسات البلدان المانحة والبلدان المتلقية على السواء.

وفي الواقع، أصبح واضحا اليوم أكثر فأكثر مدى الآثار المشوهة لآفاق التنمية على المدى البعيد، التي تركتها لدى العديد من البلدان، بل لدى مناطق بأكملها، السياسات الأنانية التي انتهجتها البلدان المانحة خلال الحرب الباردة وفترة ما بعد الاستعمار.

إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن تخفيض المساعدة الإنمائية هو أكثر من مجرد مسألة إدراك لأخطاء الماضي أو لشعور المانحين بالإعياء. إنها، في بعض الحالات، مسألة تراخ للتضامن ونمو للنزعة الانعزالية الخطيرة. ويرفض وفدي بقوة هذه الاتجاهات. فمسألة التضامن السياسي ليست مجرد قضية سياسة عامة: إنها مسألة تتصل بطبيعة البشرية ذاتها وطبيعة المجتمع البشري الذي ننتمي إليه جميعا. فإذا كان لعملية العولمة الجارية في عالمنا أن تكون إنسانية حقا، فإنها تحتاج إلى إقامة مجتمع عالمي حقا، عماده الصالح العام للبشرية جمعاء، ويسود فيه الإحساس بالمسؤولية المشتركة عن الجميع، ولا سيما عن الأشد ضعفا.

ويأمل الكرسي الرسولي أن يكون من بين النتائج الرئيسية لعملية تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن والإعداد لمؤتمر الاستعراض في سنة ٢٠٠٠ التوصل إلى توافق دولي متجدد في الآراء بشأن الدور الأساسي للمساعدة الإنمائية. إنها بالتأكيد مسألة تحديد أين وكيف يمكن استخدام هذه المساعدة على أفضل وجه. إلا أنها قبل كل شيء مسألة الاعتراف بأن الاستثمار في التضامن الدولي - الذي هو اسهام أكيد في عالم أكثر انصافا، وبالتالي أكثر استقرارا - إنما هو أمر يعود بالنفع على الجميع.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء ببعض التغييرات والإضافات لبرنامج عمل الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/INF/52/3.

صباح يوم الأربعاء، الموافق ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر، ستستمع الجمعية العامة، كبند أول، إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية موزامبيق. وكبند ثان، ستتناول الجمعية البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة". والبند الثالث المقرر نظره هو البند الفرعي (ب) من البند ١٦ من جدول الأعمال بشأن "انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق". وبعد ذلك، ستواصل الجمعية النظر في البنود المدرجة في برنامج عمل صباح الأربعاء، باستثناء البند ٣٤ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي"، الذي سيطرح للنظر صباح الخميس، الموافق ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والبند ٤٠ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، الذي سيُطرح للنظر في صباح يوم الثلاثاء، الموافق ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥